مقدمة:

أدت العولمة وتحرر الأسواق المالية وتحول الكثير من دول العالم إلى توسيع أنشطة المؤسسات الاقتصادية في مختلف البلدان بهدف تحقيق المزيد من الأرباح وتحقيق التكامل والاندماج مع مؤسسات أخرى منافسة أو منتجة للمواد الأولية التي تحتاجها، وهذا ما أدى إلى خلق فرص استثمارية جديدة بشكل يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها هذه المؤسسات. ولكن بسبب تباين الأنظمة المحاسبية صعب انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وأصبح المستثمرون لا يتعاملون مع أي مؤسسة إلا بعد تأكدهم من وضعيتها المالية، وهذا ما جعلهم يتحملون تكاليف جديدة لترجمة القوائم المالية للمؤسسات أو الفروع التابعة للمؤسسات الموجودة في الدول النامية حتى تصبح قابلة للفهم والمقارنة وبالتالي اتخاذ القرارات في ميدان الاستثمار.

إن الإفصاح المحاسبي وسيلة مهمة يعتمدها العديد من المتعاملين في بيئة الأعمال حيث يوفر المعلومات التي تتعلق بنشاطات المؤسسات التي يمكن اعتمادها لغرض الوصول إلى اتخاذ قرار أو إبداء رأي ما بشأن تلك المؤسسة، وبسبب اختلاف الإفصاح المحاسبي بين الدول أدت هذه الوضعية إلى التفكير من قبل المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة إلى ما يسمى بالتوحيد والتوفيق المحاسبي، فتم وضع معايير محاسبية والتي أصبحت واقع حال مطبق في العديد من الدول، من بينها الدول النامية، حيث تمكن من سهولة إجراء المقارنات بين المعلومات المالية في مختلف دول العالم بعد أن أصبحت أسس الإعداد والإفصاح موحدة، ومن هنا تبرز أهمية موضوع الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمؤسسات باختلاف أحجامها وأنشطتها. وقاد هذا التوحيد المحاسبي لإعداد وعرض القوائم المالية وتوصيل المعلومات المالية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين على أسس متماثلة وموحدة في مختلف دول العالم، و هو ما سيساهم في التأثير الايجابي وجعل بيئة الأعمال أكثر شفافية وجاذبية لرجال الأعمال في هذه الدول ومن بينها الجزائر. وإدراكا من السلطات الوطنية لأهمية توفير العناصر الأساسية لبيئة الأعمال في الجزائر قامت باعتماد نظام محاسبي مالي موحد مأخوذ من المعايير المحاسبية الدولية.

أولا: تحديد وصياغة الإشكالية

بناءا على ما سبق ومن أجل معرفة دور الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي على زيادة كفاءة وجودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية في تحسين بيئة الأعمال تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

كيف يؤثر الإفصاح المحاسبي في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ؟

وينطوي تحت الإشكالية الرئيسية للدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ ما هو أساس الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال؟
- ✓ ماذا تتضمن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الاقتصادية؟
- ✓ على ماذا تعتمد بيئة الأعمال في اتخاذ القرارات؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

ولمعالجة إشكالية البحث المطروحة نقوم بطرح مجموعة من الفرضيات التي نراها أقرب استجابة للتساؤلات الفرعية والتي نلخصها فيما يلي:

- ✓ تعتبر القوائم المالية أساس الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال.
- ✓ تتضمن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية الملائمة للمستعملين.
- ✓ تعتمد بيئة الأعمال بشكل كبير على جودة الإفصاح المحاسبي.

ثالثا: أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تتجلى من خلال محاولة إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي كوسيلة مهمة في تحسين بيئة الأعمال وحماية الأطراف ذات العلاقة من التضليل عن طريق إعطاء صورة واضحة للمستفيدين من القوائم المالية وإعطاء مصداقية أكثر.

رابعا: أهداف الدراسة:

- ✓ نسعى من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات المتبناة.
- ✓ إلقاء الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي.
- ✓ تبيان فعالية الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال.
- ✓ مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع

- ✓ الرغبة الشخصية في الاستفادة من موضوع البحث مستقبلا.
- ✓ قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

سادسا: هيكل البحث

للإحاطة بمعظم جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة:

ففي الفصل الأول سنتطرق للإفصاح المحاسبي حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار النظري للإفصاح المحاسبي الذي مس كل من المفهوم والخصائص والأنواع، وفي المبحث الثاني أهمية ومقومات الإفصاح المحاسبي بحيث تم إبراز أهمية الإفصاح المحاسبي ، المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى مستخدمو المعلومات المحاسبية، ثم في المبحث الثالث الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، حيث سيتم التطرق فيه إلى ماهية القوائم المالية، مكونات القوائم المالية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا لبيئة الأعمال في ظل الإفصاح المحاسبي بحيث تناولنا في المبحث الأول بيئة الأعمال، في المبحث الثاني واقع بيئة الأعمال في الجزائر و في المبحث الثالث علاقة الإفصاح المحاسبي ببيئة الأعمال.

وأخيرا في الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة، تم تقسيم هذا الفصل من الدراسة إلى مبحثين، خصص المبحث الأول لتقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، وقد تم التطرق فيه إلى المؤسسة الأم الرياض سطيف نشأتها تقسيماتها، التعريف بمطاحن الحضنة، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة، ثم في المبحث الثاني عرض الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

سابعا: الحدود الزمنية و المكانية

البعد الزماني: خلال هذه الدراسة سيتم دراسة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المستخدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة الممتدة من 2012- 2014، والتي تمت خلال شهري آفريل وماي 2015.

البعد المكاني: تم إجراء الدراسة في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

ثامنا: منهج الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات وتماشيا مع المناهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية والمالية، فإننا نعتمد الأسلوبين التاليين:

سوف نعتمد على المنهج الوصفي في الجزء النظري ، أما الجزء التطبيقي فسوف نستخدم دراسة حالة القوائم المالية في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة لتحليل الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية.

تاسعا: صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء قيامنا بهذا البحث تمثلت في:

- ✓ قلة المراجع التي تتناول الإفصاح المحاسبي بصفة خاصة.
- ✓ عدم الحصول على المعلومات في الوقت المناسب فيما يخص الدراسة الميدانية.
- ✓ مشكلة اللغة لأن جميع وثائق المؤسسة باللغة الفرنسية.
- ✓ ضيق الوقت.

عاشرا: الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال:

الدراسة الأولى: محمد سفير، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبية الدولية –دراسة حالة الجزائر–**،رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، الجزائر، 2008-2009.

وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول:

إلى أي مدى يفي الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات بمتطلبات معايير المحاسبية الدولية واحتياجات مختلف المستخدمين؟

وخلصت الدراسة إلى أن:

- ✓ يتأثر الإطار المحاسبي الجزائري وعملية الإفصاح عن المعلومات بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومن ثم فانه من الضروري للمؤسسات الجزائرية أن تواكب تلك التغيرات تجاوبا وتفاعلا يتناسب مع وحجم وأهمية وسرعة تلك التغيرات، سواء على مستوى الأكاديمي أو التطبيقي. وهذا يتطلب إعادة تقييم الموقف المهني والأكاديمي ليتوافق مع المتطلبات الحالية والمتوقعة في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.
- ✓ إن المفاهيم الخاصة بأهداف القوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية والخاصة كذلك بالقوائم المالية الأساسية والعناصر التي يجب أن تحتويها ويتم الإفصاح عنها، تغير في إطار التوجه المحاسبي العالمي الجديد. حيث أصبحت المعلومة تخدم أطرافاً داخلية وخارجية، ولم تعد تتمثل هذه الأطراف في الاحتياجات على المستوى المحلي فقط، كما أصبحت جودة المعلومة ضرورة لا مفر منها لترشيد متخذي القرارات، بالإضافة أن الجداول المحاسبية حسب المخطط الوطني لم تعد كافية للوفاء بالمتطلبات التي يفرضها الواقع الجديد، ما أدى بالاستجابة إلى اعتماد النظام المحاسبي المالي إبتداءا من 2010/01/01.

الدراسة الثانية: هادي أحمد محمد الصياد، **أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية–دراسة ميدانية لعينة من الوحدات الاقتصادية في اليمن–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

وقد تمحورت إشكالية الدراسة حول:

هل لنظام التحليل المالي إمكانية في توفير احتياجات متخذي القرارات من المعلومات الكافية والمؤشرات الملائمة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة؟

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من بينها:

- ✓ أن القوائم المالية تعد المرجع الرئيسي في توفير معلومات عن المركز المالي والأداء، والتغيرات في المركز النقدي، فهي توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة حداً أدنى من المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، مع مراعاة أن أي معلومة خاصة تطلبها كل فئة منها على حدة، يمكن أن توفر لها في حالات استثنائية وحسب متطلبات الظروف. فتصميم نموذج خاص للعرض والإفصاح لتلبية احتياجات كل فئة على حدة غير ممكن.
- ✓ إن الإفصاح المحاسبي يعد أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات الاقتصادية وحماية المستثمرين، وأن الاعتماد على نظم إفصاح قوية تساعد على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال. فالمساهمون والمستثمرون المرتقبون يحتاجون إلى المعلومات المنظمة التي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى الناظرة، وبدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، وتمكنهم كذلك اتخاذ قرارات تستند إلى المعلومات الكافية بشأن تقييم المؤسسة الاقتصادية وحقوق الملكية.
- ✓ إن التشريعات المحلية والنظم المعمول بها تؤثر على أسلوب العرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية فوجود التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة يحتم على المؤسسات الاقتصادية تطبيقها ثم معاقبتها عند عدم الالتزام بالقوانين أو لمخالفتها، الأمر الذي يجعل من معيار العرض والإفصاح يحدد نوعية وكمية المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المساهمون والمستثمرون في أسواق رأس المال، ويحميهم من التلاعب والغش.
- ✓ – نوال صبايحي، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011.

وقد تمحورت إشكالية الباحثة من أجل معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على زيادة كفاءة وجودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية على النحو التالي:

إلى أي مدى يساهم الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية؟

وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج من بينها:

- ✓ إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر ايجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية، إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها، ولهذا فمعظم الدول ومن بينها الجزائر عمدت إلى تكييف معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية.
- ✓ إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وكذا مبدأ القيمة العادلة من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية والمالية وقابليتها للتحقق، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها، حيث يسمح الإفصاح المحاسبي بتخفيض درجة عدم التأكد بين المستثمرين.
- ✓ إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر والإفصاح من خلالها يمثل مطلبا ضروريا، فهي تعمل على خدمة المستثمرين بالدرجة الأولى، وتقدم نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وهو ما يسمح باتخاذ قرارات على أساس سليم.

تشترك هذه الدراسات مع الدراسة التي قمنا بإعدادها في محاولة تبيان أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة إلا أنها تختلف من حيث عدم تناولها لبيئة الأعمال وخصوصا البيئة الجزائرية حسب اطلاع الباحث.

تمهيد:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من قوائم، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، بسبب عدم إظهار الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألا وهي جودتها، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات.

فقد أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة في العصر الحالي، وتتعاظم هذه الأهمية في ضوء التنافس العالمي على جذب رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك ضمن مستلزمات العولمة في زمن غابت فيه الحدود الجغرافية وتلاشت إلى حد كبير، وهو ما دعم مفهوم الإفصاح واعتبر كمطلب جوهري في مجال المال و الأعمال من أجل المزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها. وتأكيدا على أهمية الإفصاح المحاسبي من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، فقد تم إصدار معايير محاسبية تحكم قواعد العرض والإفصاح في القوائم المالية، لما لها من أثر بالغ الأهمية في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية واكتمال محتواها.

ولدراسة أكثر تفصيلا حول الإفصاح المحاسبي، تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي.
- المبحث الثاني: أهمية ومقومات الإفصاح المحاسبي.
- المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

المبحث الأول : الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن مؤسسة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المؤسسة من مستثمرين ومقرضين وموردين والمصالح الحكومية و غيرهم، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام حيث يقدم المعلومات ذات النفع العام فيجب أن تفصح المؤسسات عن المعلومات المالية في القوائم المالية بشفافية وموضوعية لجعلها غير مضللة وهكذا يستطيع مستخدموها اتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي

الإفصاح في اللغة العربية،هو (الفصاحة) والبيان، ويقال رجل (فصيح) وكلام فصيح أي بليغ. ولسان فصيح أي طليق. (فصاحة الرجل) أي انطلاق اللسان بكلام صحيح واضح، ويقال (أفصح الصبح) أو أفصح الأمر، أي وضح وبدأ في الظهور. وتعني إفشاء، وكل ما يكشف عنه[1].

أما في الاصطلاح هو اتصال الشركة بالعالم الخارجي بالوسائل المختلفة لكشف المعلومات الهامة للمستثمرين والمساهمين وسوق المال وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على الأرباح وسداد التزاماتها[2].

ويقصد به كذلك: انه عملية توصيل معلومات القياس المحاسبي لمستخدميها. ومن الموضوعات الرئيسية في هذا المجال: ما هي المعلومات التي يفصح عنها، ومتى وبأي وسيلة، والتركيز على ما هذا المجال. ويشمل الإفصاح: المعلومات المحاسبية اللازمة للأطراف الخارجية، وكذلك اللازمة للاستخدام الداخلي[3].

كما يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات، كما يمكن تعريفه بأنه نشر المعلومات

[1] - أحمد علي خضر،**الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 52.

[2] - مرجع نفسه، ص 52.

[3] - فردريك تشوي، كارول آن فروست، جاري ميبك، ترجمة:محمد عصام الدين زايد، **المحاسبة الدولية** ،دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004، ص 20.

المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في القوائم المالية[1].

كما يعني به أيضا متطلبات عرض المعلومة في القوائم المالية بشكل كامل، شمول القوائم الملية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.[2]

ويعرف أيضا بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة[3].

وقد عرف الإفصاح المحاسبي كذلك على أنه الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها القوائم المالية وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة المالية. ويجب أن يكون الكشف عاما وللجمهور وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة وبصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة[4].

إذن الإفصاح المحاسبي ومن خلال التعاريف السابقة يمثل عرض وتقديم المعلومات المالية للمؤسسة الاقتصادية والتي تتضمنها القوائم والقوائم المالية وملاحقها التوضيحية ،شريطة أن تكون تلك المعلومات كاملة الوضوح وغير معقدة وتتسم بالكمال والصدق والشفافية، وعلى أن تقدم أو تعرض للمستفيدين في الوقت المناسب، بحيث يمكن الاستفادة منها أو اعتمادها في اتخاذ القرارات الرشيدة وخاصة الاستثمارية منها، وعلى أن لا تكون عملية إيضاح هذه المعلومات مكلفة للمستفيد مما يستبعد استخدامها وبذلك تكون عديمة الجدوى للمستخدمين والمستفيدين.

[1] - يحي سعيدي، إسماعيل سبتي، **" دور الإفصاح المحاسبي عن المعلومة ذات الجودة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر–"**، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول :تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، المسيلة، يومي 29/28 أكتوبر 2014، ص 4.

[2] - مرجع نفسه، ص 4.

[3] – مسعود صديقي، فؤاد صديقي، **"انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر"** ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، يومي06/05 ماي 2013 ، ص 3.

[4] – جورج توما بيدا ويد، **الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا**، دراسة ضمن متطلبات منح شهادة الدكتوراه في المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2012، ص 2.

المطلب الثاني: خواص (صفات) الإفصاح المحاسبي

إن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات وخاصة المالية منها يجب أن تتمتع ببعض الخواص التي بدونها ستكون عملية الإفصاح برمتها غير مجدية على الإطلاق، ولكي تتمكن المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية من تحقيق هدفها في الإفصاح لجميع مستخدمي وقراء القوائم المالية يجب أن تتمتع المعلومات بالخصائص التالية:

1. الخصائص النوعية

أ – الملاءمة:

حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما. ويكون للمعلومات دور تنبؤي إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمؤسسة في الفترات القادمة وبقدرة المؤسسة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. أما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات إذا كانت توفر تغذية عكسية حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدها أو تغييرها)[1].

غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المشروع على مواجهة التزاماته عندما تصبح مستحقة وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فانه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة تعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية[2].

---

[1]– جمعة حميدات، حسام خداش، **محاسب عربي قانوني معتمد: الورقة الثانية–محاسبة–، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، الأردن، طبعة أبريل 2013، ص 9.موجود على الموقع www.ascasociety.org.

[2]– لطفي أمين السيد أحمد، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004، ص 467.

ب- الوضوح (الفهم):

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالقوائم المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين لهذا الغرض، يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية ومهما يكن، فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها القوائم المالية وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية فحسب، اعتمادا على أرضيات أنه من الصعب جدا فهمها من قبل بعض المستخدمين[1].

كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع (قائمة التدفقات النقدية) والرابع والعشرين (الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة) أن القابلية للفهم كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، بالإضافة إلى ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة[2].

ج- الموثوقية:

ويقصد بذلك خلو المعلومات المالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية، وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر. وعرض المعلومات بشكل كامل من ضمن حدود الأهمية النسبية وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها[3].

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللا. على سبيل المثال إذا كانت مشروعية ومبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانوني

[1]- لطفي أمين السيد أحمد، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية** ، مرجع سبق ذكره، ص 466.

[2]- لطفي أمين السيد أحمد، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 168.

[3]- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية**، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص 169- 170.

هي موضوع نزاع، فان اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العمومية من الممكن أن يعد غير مناسب على أنه من الممكن أن يكون مناسبا الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة[1].

د – القابلية للمقارنة:

ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة فذلك يزيد من فائدة المعلومات. لأنه يسمح بتقديم مركز ووضع المؤسسة المعينة فيما بين المؤسسات المماثلة مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التدني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها[2].

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية وأي تغيرات في هذه السياسات وأثار هذه التغيرات ويجب أن يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المؤسسات المختلفة. إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة [3].

إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتشوش مع مفهوم الاتساق كما يجب أن لا تصبح عائقا لإدخال معايير محاسبية مطورة. إن من غير المناسب للمشروع أن تستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصية الملاءمة والموثوقية كما أنه من غير المناسب للمشروع أن تبقى على سياستها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.

[1]– لطفي أمين السيد أحمد، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، مرجع سبق ذكره، ص 468 .

[2]–رضوان حلوة حنان، وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004، ص 54.

[3]– لطفي أمين السيد أحمد، مرجع نفسه، ص 471.

وحيث أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في خزينة المشروع على مرور الزمن فإن من الضروري أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموازنة الخاصة بالفترات السابقة[1].

2. الخصائص المكملة:

أ– التوقيت المناسب:

إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم فان المعلومات قد تفقد ملاءمتها. لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة. فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يؤدي في الطالب إلى تقديم القوائم عن عملية مالية دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الحدث الآخر معروفة. وهذا يضعف الموثوقية وعلى العكس من ذلك أذا تم تأخير تقديم القوائم حتى تعرف كافة الأوجه فان المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير، ولكن ذات استخدام قليل للمستخدمين الذين كان عليهم اتخاذ قراراتهم في أثناء ذلك. لذلك عند تحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية، فان الاعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل[2].

و يمكن النظر إلى التوقيت الملائم من زاويتين هما[3]:

- **دورية القوائم المالية التي تعد فيها**

فقد تكون المدة طويلة نسبيا أو قصيرة نسبيا، فإذا كانت المدة طويلة نسبيا فإنها تتيح المعلومات في مواعيد دورية متباعدة، و في حالة إذا كانت هذه المدة طويلة بشكل ملحوظ فان هذا يؤثر على مستخدم المعلومات في تقييم محصلة البدائل التي تواجهه، ذلك لأن عليه أن ينتظر طويلا قبل أن يحصل عليها، أما إذا كانت قصيرة نسبيا فإنها تتيح إمكانية الحصول على معلومات في مواعيد دورية متقاربة، وفي حالة إذا كانت المدة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات قد تتأثر بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها المؤسسة مما يجعل من تلك المعلومات معلومات مضللة.

1– لطفي أمين السيد أحمد، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، مرجع سبق ذكره، ص 472.

2–مرجع نفسه، ص ص 472–473.

3– عثمان مداحي ، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 67–68.

- **المدة التي تستغرق من وقت إعداد القوائم المالية إلى غاية إتاحتها للتداول**

كلما كانت المدة طويلة كلما قلت المنفعة من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم المالية. مما سبق يتبين أن تحديد المدة الزمنية الدورية التي يتم إعداد عنها القوائم المالية، و المدة الفاصلة بين عملية إعدادها و بين إتاحتها للتداول لمختلف المستخدمين من المعايير الهامة المحددة لمنفعة المعلومات المحاسبية.

ب – التمثيل الصادق:

لتكون المعلومات موثوقة، يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول، فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقا لمقاييس الاعتراف[1].

إن معظم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر ككونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أنها تصوره، وهذا ليس بسبب التحيز ولكن إلى الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث، في حالات معينة يعتبر قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة بحيث أن المشروع عموما لا يعترف بها في القوائم المالية فعلى سبيل المثال رغم أن معظم المشاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلا أنه في العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية وفي حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف بالعناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالاعتراف بها وقياسها[2].

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي

هناك عدة أنواع للإفصاح المحاسبي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ–الإفصاح الكامل (الشامل): ويشير إلى ضرورة عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية[3].

بالإضافة إلى شمولية القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية، كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح

---

[1] – لطفي أمين السيد أحمد، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، مرجع سبق ذكره، ص 469 .

[2] – مرجع نفسه، ص 469.

[3] – لطفي أمين السيد أحمد، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، مرجع سبق ذكره، ص 182.

على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية، والتي لها تأثير على مستخدميها[1].

ب – الإفصاح العادل: يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والقوائم بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى[2].

ج– الإفصاح الكافي: يعتبر هذا النوع من الإفصاح المحاسبي الأكثر استخداما بين الكتاب والمهتمين بالشأن المحاسبي، والذي يقصد به توفير المعلومات والبيانات الكافية والملائمة والتي تتفق مع حاجات المستفيدين والمستخدمين لها، والتي تساعدهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية الملائمة وفي الأوقات التي يرونها مناسبة لتلك الحاجات الضرورية[3].

د– الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية[4].

هـ – الإفصاح الوقائي (التقليدي): هو الإفصاح الذي يهتم بالمستثمر العادي الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية، وهو يقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، وفي ذلك كله حماية لذلك المستثمر من التعامل غير العادل في سوق رأس المال، حيث يتطلب إيضاح السياسات المالية المتبعة في إعداد القوائم المالية، وإيضاح التغيرات في السياسات الخاصة بالإهتلاك وتقييم الأصول، والتغيرات في طبيعة المؤسسة المحاسبية، والمكاسب والخسائر المحتملة التي لها تأثير على طبيعة النشاط في المستقبل، وكذلك إيضاح الأحداث التي وقعت خلال السنة المالية والمستمرة أو اللاحقة على انتهاء السنة[5].

[1]– يحي سعيدي، إسماعيل سبتي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2]– مرجع نفسه، ص 5.

[3]– جورج توما بيداويد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4]– نوال صبايحي، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 65.

[5]– لطفي أمين السيد أحمد، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، مرجع سبق ذكره، ص 182.

و – **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)**: يهدف هذا النوع إلى الاتجاه الإعلامي التثقيفي، وذلك تدعيماً لمفهوم الملاءمة باعتبار ذلك أحد الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، ويفيد هذا الإفصاح في إبراز المعلومات الملائمة لصناعة القرارات، كما أنه يعد وجهة النظر المعاصرة التي تنادي بالإفصاح، وبالطبع فإن هذا النوع يتطلب مستثمرا ذي دراية وإطلاع، ومتخصص في قراءة وتحليل القوائم المالية والقوائم

المالية، وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية، ولا يقتصر فقط على استخدام المعلومات المالية بل يشمل المعلومات غير المالية، سواء كانت كمية أم وصفية، ويعد المستثمرون الواعون والمحللون الماليون أهم مستخدمي هذا النوع من الإفصاح، الذي يمكنهم من الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم[1].

[1]– هادي أحمد محمد الصياد، **أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية، دراسة ميدانية لعينة من الوحدات الاقتصادية في اليمن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص 72.

المبحث الثاني: أهمية ومقومـــــــــــات الإفصاح المحاسبي

سنتناول في هذا المبحث أهمية الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى مقوماته.

المطلب الأول: أهمـــية الإفصاح المحاسبي

هناك أهمية قصوى لموضوع الإفصاح المـــحاسبي على تشجيـع الاستثمار، لارتباطه بإحدى وظائف المحاسبة وهي وظيفة الاتصال، مما يـــخدم في عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يؤدي كفاءة عملية تخصيص الموارد الاقتصادية، وبالتالي توجيه التصرفات والسلوك الاقتصادي للمستثمرين أفرادا أم شركات، ولاشك أن جودة ونوعية الإفصاح المحاسبي تؤثر على جودة قرارات الاستـــثمار، فالإفصاح الجيد يضمن ثقة المستثمر كما أن الإفصاح الكافي يزيد من ثقته، وغني عن القول فان زيادة ثقة المستثمر بالمعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات تعني سهولة حصولها على التمويل اللازم لأنشطتها من هؤلاء المستثمرين بأقل التكاليف، بمعنى آخر إن تحسين وزيادة ثقة المستثمر بقدرات سوق الأوراق المالية نتيجة توافر المعلومات المحاسبية الجيدة يجعل التمويل الخارجي من خلال السوق أكثر سهولة وأقل تكلفة، من فقد اهتمت الدراسات في المجال المحاسبي على قياس درجة وجودة الإفصاح في القوائم المالية والعمل على تحسين مستوى جودته بالشكل الذي يدعم ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية[1].

تحقيق العدالة بين المستثمرين و غيرهم من مستخدمي البيانات المالية الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بناءا على المعلومات الداخلية. و يكون تحقيق العدالة من خلال إضافة الفرصة للمستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين[2].

الإقبال على شراء أسهم المؤسسات التي توضح أكثر من غيرها، لأن المستثمر بطبعه لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار، وتفضيل أسهم هذه المؤسسات على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم، حيث أن نقص المعلومات يؤدي إلى زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم حيث توسع المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي[3].

---

[1]– لطفي أمين السيد أحمد، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، مرجع سبق ذكره، ص 188.

[2]– نبيل قليل، **أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 24.

[3]– مرجع نفسه، ص 24.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

أ. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة[1].

ب. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى[2].

ج. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

المعلومات المحاسبية هي التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية التقليدية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعذر عرضها في صلب تلك القوائم، وعرضت في الملاحظات المرفقة بها التي تعد جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

وبالرغم من إعداد تلك القوائم وفقا لمجموعة من المبادئ والفروض التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين المهتمين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها، إلا أنها وجدت مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، منها مبدأ ثبات وحدة النقد، التكلفة التاريخية، مفهوم الحيطة والحذر، والأهمية النسبية وغيرها[3].

---

[1] – احمد زغدار، محمد سفير، "**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**"، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص 84.

[2] – نوال صبايحي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3] – هادي أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

د. تحديد أساليب وطرق الإفصاح:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة[1].

المطلب الثـــالث: مستخدمو المعلومات المحاسبية

غالبا ما تسمى المحاسبة بلغة الأعمال، فهي تقوم بتوصيل المعلومات المالية عن منشأة معينة إلى أطراف متعددة تحتاج إلى تلك المعلومات لغرض اتخاذ القرارات اقتصادية.

إن تحديد الاحتياجات المعلوماتية لمستخدم معين يتعلق بأنواع القرارات التي يأخذها ذلك المستخدم.

لذلك، فان اختلاف أنواع قرارات المستخدمين أدى إلى تقسيم المستخدمين إلى مجموعتين كبيرتين[2]:

أ – المستخدمون الداخليون:

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة. فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسة وتقييم أداء المسؤولين، وينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم: المدير العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، موظفو النشأة.

على هؤلاء المستخدمين الداخليين الإجابة عن الأسئلة الهامة، مثل:

- هل تكفي النقدية لسداد الفواتير؟
- ماهي تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات المؤسسة؟
- هل بإمكان المؤسسة أن تتحمل زيادة رواتب العاملين؟
- أي خط إنتاجي هو الأكثر ربحية؟
- ماهو حجم المصروفات مقارنة بالمبيعات ؟

للإجابة عن تلك الأسئلة وعن أسئلة أخرى عديدة تـحتاج الإدارة إلى معلومـــات تفصيلية تقدم في الوقت المناسب. وتقوم المحاسبة بتزويد الإدارة بتقارير داخلية، مثلا التنبؤ بالاحتياجات النقدية خلال الأشهر القادمة، الدخل المتوقع من حملة دعاية معينة، ماهي قيمة الديون المستحقة على المؤسسة؟

[1]– نوال صبايحي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2]– رضوان حلوة حنان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 26- 27.

إضافة إلى تلك المعلومات التفصيلية تحتاج الإدارة أيضا إلى معلومات إجمـــالية تلخيصية تقدم في شكل قوائم مالية، مثلا قائمة بالأرباح التي حققتها المؤسسة في الشهر الماضي...

تلبية لاحتياجات المستخدمين الداخليين، الإدارة، فقد طور علم المحاسبة فروعا محاسبية تقدم لها المعلومات اللازمة، مثل المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف.

ب – المستخدمون الخارجيون:

توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية. ويمكن تقسيمهم إلى نوعين: ويهم الفئات لها مصالح مالية مباشرة في المؤسسة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة. وتتضمن الفئات ذات المصالح المالية المباشرة الأطراف التالية[1]:

1 – المستثمرون الحاليون والمرتقبون: (الملاك المؤسسة: فرد أم شركاء أم مساهمون)، وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها. ويهم هؤلاء المستثمرين التعرف على مدى تقدم المؤسسة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشآت الأخرى المماثلة.

2 – المقرضون الحاليون والمرتقبون: (البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملو سندات الدين)، وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها.

3 – العاملون الحاليون والمرتقبون: فهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك المؤسسة. فالوضع المالي الجيد وتحقيــق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.

4 – النقابات العمالية: فهي تحتاج إلى المعلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المؤسسة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

[1]– رضوان حلوة حنان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

أما الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة فتتمثل في الأطراف التالية[1]:

1 – الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة: مثل

– دائرة ضريبة الدخل التي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة لاستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على المؤسسة.

– دائرة ضريبة المبيعات.

– دائرة الإحصاءات العامة، فهي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة لمراعاتها في حسابات الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

2 – السلطات القضائية: فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور التفليسة والمنازعات القضائية.

3 – المحللون الماليون والوسطاء الماليين: فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.

4 – المستهلكون أو العملاء: حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة. كما يهمهم تقييم مقدرة المؤسسة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.

5 – المخططون الاقتصاديون: فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

[1]– رضوان حلوة حنان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

تطبيقا لمبدأ الإفصاح المحاسبي الذي تطالب به المعايير المحاسبية الدولية في المعيار المحاسبي الدولي الأول، وكذلك مختلف الجهات المتعاملة مع المؤسسة. كان لابد من توفر أدوات لعرض هذا الإفصاح لمختلف هذه الفئات.

ولعل من أهم هذه الأدوات استخداما وأنجعها على مدى الزمن كانت القوائم المالية المعبرة عن وضع المؤسسة المالي، ومختلف الأحداث المالية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية (القوائم المالية)

تعد القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي لكل مؤسسة نعرضها في الأتي:

1- تعريف القوائم المالية (القوائم المالية):

تعتبر القوائم المالية الوسيلة التي تستخدم لإبلا غ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة دورية منتظمة[1]، وتشكل في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين[2].

والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشتمل على:[3]

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج.

تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة.

[1]- سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2009، ص410.

[2]- غسان فلاح المطارنة، مؤيد راضي خنفر، **"تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي"**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006، ص 28.

[3] الملحق رقم: 1.210، من القرار المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009/03/25، ص22.

القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة.

تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة. ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية. ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن ينشرها المؤسسة. يحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة[1]:

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدم للكشوف المالية؛
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الإقفال؛
- العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة؛
- اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به المؤسسة عند الاقتضاء؛
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

تقدم القوائم المالية إجباريا بالعملة الوطنية. ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في القوائم المالية إلى ألف وحدة.

توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن:

- كل فصل من فصول الميزانية، حساب النتائج، وجدول تدفقات الأموال يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.
- يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.
- وإذا حدث عقب تغيير لطريقة التقييم أو التقديم، أن أحد الفصول المرقمة لأحد القوائم المالية ما لا يمكن مقارنته بفصل السنة المالية السابقة، فمن الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة أمرا ممكنا.

وعدم توافر المقارنة (بفعل وجود مدة للسنة المالية مختلفة أو لأي سبب آخر) فانه يجب توضيح إعادة ترتيب أو التعديلات على المعلومات الرقمية التي تجري على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2- أهداف القوائم المالية:

تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[1]

أ- تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات:

الهدف العام للتقارير المحاسبية هو تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات. فالقوائم المحاسبية يجب أن تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المحتملة للاستثمارات والإقراض والقرارات المماثلة.
وهذه المعلومات يجب أن تكون مفهومة بواسطة الأشخاص الذين لديهم فهم معقول للأنشطة الاقتصادية ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية كافية.

ب- تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية:

والاهتمام الأساسي للمستثمرين والدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية. فقرارات الاستثمار والإقراض تتخذ وفقا لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية. فالمستثمر يأمل في استرداد الاستثمار الأصلي والحصول على عائد يتمثل في تدفقات نقدية من التوزيعات أو الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع. والدائنين كذلك يتوقعون استرداد أصل القرض بالإضافة إلى العائد النقدي من الفوائد. وعند اتخاذ القرارات فان المستثمرين والدائنين يجب أن يدرسوا كمية التدفقات النقدية وكذلك درجة المخاطر (عدم التأكد) المرتبط بها.

كذلك، فان المؤسسة مثلها مثل المستثمر ترغب في استرداد استثماراتها الأصلية بالإضافة إلى العائد على هذه الاستثمارات. فالمؤسسة تستثمر النقدية في موارد غير نقدية لإنتاج منتجات أو تقديم خدمات حيث يتوقع تحقيق تدفقات نقدية داخلة من هذا النشاط تفوق تلك التدفقات النقدية المستثمرة في هذه الأنشطة. وكلما نجحت المؤسسة في الحصول على تدفقات نقدية من استثماراتها كلما زادت مقدرتها على سداد التوزيعات والفوائد وبالتالي زيادة أسعار أسهمها في بورصة الأوراق المالية. ولذلك فان التدفقات النقدية التي يتوقعها المستثمرين والدائنين تعتمد أساسا على التدفقات النقدية التي يحققها المشروع الاقتصادي.

ج- تقديم معلومات عن موارد المشروع والالتزامات المقابلة لهذه الموارد:

[1]- كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

لا تهدف المحاسبة المالية إلى قياس قيمة مشروع الأعمال بشكل مباشر، ومع ذلك فان القوائم المحاسبية يجب أن تقدم معلومات تحدد بشكل واضح موارد المشروع (الأصول) والالتزامات قبل هذه الموارد أي التزامات المشروع قبل الدائنين وكذلك حقوق أصحاب المشروع.

وعن طريق إلقاء الضوء على العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملاك فان المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين يكونوا قادرين على تحديد نقاط الضعف والقوة في المركز المالي للمشروع وكذلك تحديد موقف السيولة واليسر المالي للمشروع. وهذه المعلومات سوف تساعد المستخدمين في تحديد المركز المالي للمؤسسة والذي يقدم معلومات حول التدفقات المستقبلية المتوقعة وبالتالي مساعدة المستخدمين في تقدير القيمة الإجمالية لمشروع الأعمال.

د – تقديم معلومات عن أداء المشروع والقدرة الكسبية له:

يعتبر التركيز الأساسي للقوائم المالية هو تقديم معلومات عن أداء مشروع الأعمال. ورغم أن المستثمر يهتم أساسا بتوقعاته المستقبلية لأداء المشروع، فانه يهتم أيضا بدرجة كبيرة بأداء المشروع في السنوات السابقة كمؤشر للأداء في المستقبل. والمعلومات عن الربح المحاسبي للمشروع، كما يقاس بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، يعتبر مؤشر جيد لقياس أداء المشروع أفضل مما تبينه التدفقات النقدية الحالية. وبالتالي فان الربح المحاسبي الحالي يقدم للمستثمر معلومات عن التدفقات النقدية المحتملة من استثماراته في المشروع.

هـ – تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المشروع:

رغم أهمية مقياس العائد المحاسبي لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمارات، فان القوائم والقوائم المحاسبية تقدم أيضا معلومات عن كيفية الحصول على التدفقات النقدية وكذلك كيفية إنفاق هذه التدفقات. وهذه التدفقات عادة ترتبط بالأنشطة المختلفة للمشروع مثل الأنشطة التشغيلية، الرأسمالية والتمويلية. وهذه المعلومات الخاصة بالتدفقات تحتويها قائمة التدفقات النقدية.

المطلب الثاني: مكونات القوائم المالية

تحتوي القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات جميع المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة للسنة المالية:

1 – الميزانية:

أ. تعريف:

- هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد[1] .وهي عبارة عن كشف تبين أصول المؤسسة وخصومها في نهاية السنة المالية[2]
- تعكس الميزانية مجموعة المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة[3].

تعرض الميزانية كل من عناصر الأصول وعناصر الخصوم بصورة منفصلة، ويبرز هذا العرض من خلال الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول[4].

ب. جانب الأصول:

يحتوي جانب الأصول على العناصر التالية[5]:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، + المدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- الخزينة.

ج. جانب الخصوم:

يحتوي جانب الخصوم على العناصر التالية[6]:

---

[1] – عبد الرحمان عطية، "**المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**" ، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009، ص 10.

[2] - عاطف الأخرس، وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 171.

[3] –Éric Ducasse , et al, **Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, Bibliothèque royale de Belgique, Belgique, 2005,p 17.

[4] – لخضر علاوي، "**نظام المحاسبة المالية : سير الحسابات وتطبيقاتها**"، الصفحات الزرقاء للنشر و التوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2014، ص 170.

[5] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[6] –.مرجع نفسه، ص 23.

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ إقفال السنة المالية، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية والتي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المخصصات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الخصوم.

د. في حالة الميزانية المدمجة:

تعني الميزانية المدمجة، الميزانية الكلية والمتكونة من مجموع ميزانيات الفروع حيث يتم الإدماج عن طريق جمع الحسابات في ميزانية المؤسسة الأم، وتضم الميزانية المدمجة بالإضافة إلى ما سبق تعيينه[1]:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طرقة المعادلة؛
- الفوائد ذوي أقلية.

يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وعناصر غير جارية كالتالي[2]:

✓ **أصول جارية:** هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية انجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادي.

✓ **أصول غير جارية:** هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة، مثل التثبيتات العينية والمعنوية أي كل ما هو مراقب من طرف المؤسسة لغرض التوظيف على المدى البعيد.

✓ **خصوم جارية:** هي خصوم تنتظر المؤسسة انقضائها في دورة الاستغلال العادي، حيث يجب أن تتم تسويتها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

✓ **الخصوم غير الجارية:** تشمل الخصوم غير الجارية جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية. أي هي التزامات راهنة ينتظر تسديدها في مدة تزيد عن 12 شهرا من تاريخ إقفال حسابات السنة المالية.

فيما يلي جدول يوضح شكل الميزانية:

[1]- لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 170- 171.
[2]- مرجع نفسه، ص 171.

1- الجدول رقم (1-1) يبين محتوى ميزانية الأصول.

السنة المالية المقفلة في ....

الأصل	ملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيدN	صافي N	صافي N-1
أصول غير الجارية					
فارق بين الاقتناء					
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
التثبيتات الجاري انجازها					
التثبيتات المالية					
السندات الموضوعة موضع المعادلة- المؤسسات المشاركة					
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة					
المسندات الأخرى المثبتة					
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية					
مجموع الأصول غير الجارية					
الأصول الجارية					
المخزونات والمنتجات قيد التصنيع					
الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب					
الأصول الأخرى الجارية					
الموجودات وما يماثلها					
توظيفات وأصول مالية جارية					
أموال الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 28.

2- الجدول رقم (1-2) يبين محتوى ميزانية الخصوم.

السنة المالية المقفلة في................................

الأصول المالية	السنة N	المبلغ الصافي للسنة N-1	الملاحظة
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر (حساب المستغل)			
رأس المال المطلوب			

العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1) رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) **(1) لا يستعمل إلا في تقديم القوائم المالية المدمجة**			
مجموع رؤوس الأموال			
الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم			
مجموع الخصوم الجارية			
المجموع العام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 29.

02- جدول حساب النتائج

تعريف: هو عبارة عن ملخص للمبيعات المحققة والمصروفات التي تنفقها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة خلال السنة المالية[1].

يجمع حساب النتائج المعلومات التالية[2]:

✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، حيث يسمح بتحديد مجاميع حسابات التسيير الآتية:

[1]- مفلح محمد عقل، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 249.
[2]- لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

- الهامش الإجمالي؛
- القيمة المضافة؛
- الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

✓ منتجات الأنشطة العادية؛
✓ المنتوجات والأعباء المالية؛
✓ أعباء المستخدمين؛
✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
✓ المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛
✓ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
✓ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

في حالة حساب النتائج المدمجة:

✓ حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
✓ حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق المكمل، فتستعمل زيادة على مدونة حسابات التسيير حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصياتها واحتياجاتها.

الجدول رقم (1-3) يبين محتوى حساب النتائج حسب الطبيعة.

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية (1)			

المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاكات السنة المالية (2)			
القيمة المضافة للاستغلال (3) = (1– 2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة			
إجمالي فائض الاستغلال (4)			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية (5)			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية (6)			
النتيجة العادية قبل الضرائب (7) = (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)			
عناصر غير عادية (منتجات يجب تبيانها) عناصر غير عادية (أعباء يجب تبيانها)			
النتيجة غير العادية (9)			
صافي نتيجة السنة المالية (10)			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية(1) **صافي نتيجة المجموع المدمج(1) (11)** ومنها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المدمج(1) **لا يستعمل إلا في تقديم القوائم المالية المدمجة**			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 30.

الجدول رقم(1−4) يبين محتوى حساب النتائج حسب الوظيفة.

الفترة من...............إلى................

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية1−N
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين، المخصصات الاهتلاك)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية(1)			
صافي نتيجة المجموع المدمج(1) (11)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المدمج (1)			
(1) **لا يستعمل إلا في تقديم القوائم المالية المدمجة**			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 31.

03- جدول تدفقات الخزينة:

تعريف: تشكل قائمة التدفق النقدي جزءاً مكملاً للقوائم المالية التي تعدها مؤسسات الأعمال، وتعرض هذه القائمة حركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة من خلال توليد واستخدام النقدية سواء من عملياتها التشغيلية أو العمليات الأخرى مثل العمليات الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة[1].

إن الغرض الأساسي من إعداد جدول تدفقات الخزينة هو الإعلان عن المستلمات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة المحاسبية[2].

يعرض جدول تدفقات الخزينة بهدف إعطاء مستخدمي القوائم المالية معلومات حول قدرة المؤسسة على توليد السيولة المالية وكذلك حول طرق استعمالها[3]:

حيث يضم مجموع مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة خلال الدورة المالية حسب مصدرها:

- ✓ التدفقات من الأنشطة الإنتاجية (غير مرتبطة بالاستثمار والتمويل)؛
- ✓ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل أموال عن بيع أصول طويل الأجل)؛
- ✓ التدفقات من الأنشطة التمويلية (تدفقات وأنشطة من شأنها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
- ✓ تدفقات أموال ناشئة من فوائد وحصص الأسهم حيث تعرض منفصلة من دورة مالية إلى أخرى من خلال الأنشطة العملياتية للاستثمار والتمويل.

يتم عرض جدول تدفقات الخزينة بطريقتين، الطريقة المباشرة وهي الطريقة الفضلى والموصى بها والطريقة غير المباشرة[4]:

الطريقة المباشرة: يتم من خلال الطريقة المباشرة:

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 50.
[2]- منير محمد شاكر، وآخرون، **التحليل المالي–مدخل صناعة القرار–**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 143.
[3]- لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 180.
[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- ✓ تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون ، الضرائب وغيرها) قصد إبراز تدفق مالي صافي؛
- ✓ تقريب هذا التدفق الصافي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

الطريقة غير المباشرة: تعتمد لغرض تصحيح النتيجة الصافية للدورة المالية مع اعتبار:

- ✓ اثر الأحداث والمعاملات دون التأثير في الخزينة (الإهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين،..............)؛
- ✓ التسويات من خلال الضرائب المؤجلة؛
- ✓ التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية (قيم التنازل الزائدة أو الناقصة...).

والنموذج التالي يبين جدول تدفقات الخزينة:

الجدول رقم(1-5) يبين محتوى جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة):

البيان	السنة المالية N	السنة المالية N-1	ملاحظة
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص.35.

الجدول رقم (1-6) يبين محتوى جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيان	السنة N	السنة N-1	ملاحظة
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثيرات محيط الإدماج (1)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل (ج)			
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغيرات أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم القوائم المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 36.

04- جدول تغير الأموال الخاصة:

تعريف: يعرض جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا لحركة مكونات رؤوس الأموال خلال الدورة المالية من خلال ضمه للمعلومات التالية[1]:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجل أثرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- ✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الخفض، التسديد..........)؛
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال الدورة المالية.

فيما يلي عرض لنموذج جدول تغير الأموال الخاصة:

الجدول رقم(1-7) يبين محتوى جدول تغير الأموال الخاصة.

البيان	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة	ملاحظة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات (في حساب النتائج) الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات (في						

[1]- لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

حساب النتائج) الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 37.

05- ملحق القوائم المالية:

تعريف: يضم ملحق القوائم المالية المعلومات التي تكتسي طابعا هاما، والتي من شأنها تسهيل فهم المعلومات والأحداث الواردة في القوائم المالية[1].

وهناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في ملحق القوائم المالية[2]:

- الطابع الملائم للإعلام.
- الأهمية النسبية للمعلومات.

يمكن حصر هاته الأحداث والمعلومات في:

أولا: القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية من خلال المعايير المحاسبية، حيث يشمل الملحق المعلومات الآتية حول الطرق والقواعد المحاسبية متى كانت هامة :

- مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير، كل مخالفة لمعايير المحاسبة يجب تبريرها.
- بيان طرق التقييم المطبقة على مختلف فصول القوائم المالية ولا سيما في:
  - ✓ في مجال تقييم إهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية؛
  - ✓ في مجال تقييم سندات المساهمة المناسبة لاحتيازات ما لا يقل عن 20% من رأس المال؛
  - ✓ في مجال تقييم الأرصدة؛
  - ✓ في مجال تقييم ومتابعة المخزونات؛
  - ✓ في مجال تقييم الأصول والخصوم، في حالة مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية.
- الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما.

[1]- لخضر علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 184.
[2]- مرجع نفسه، ص 184.

- تفسير لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات إعادة الترتيب والتعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة.

ثانيا: مكملات تفسير الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة من خلال:

- إظهار الأصل المثبت بالنسبة إلى المخزونات والمدخولات والتحويلات من فصل إلى فصل؛
- إظهار إهتلاكات وخسائر القيمة مع طرق الحساب المعتمدة والمخصصات والاستئنافات التي وقعت خلال السنة المالية؛
- توضيحات حول طبيعة الديون الخاصة غير محددة المدى، مبلغها ومعالجتها المحاسبية؛
- إظهار المؤونات مع توضيح طبيعتها وتطورها.

ثالثا: الأحداث والمعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها.

رابعا: مجموع المعلومات ذات الطابع العام والتي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية وصادقة للمؤسسة.

فيما يلي بعض الجداول التي يمكن إدراجها ضمن الملحق:

الجدول رقم (1-8) تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية.

الفصول والأقسام	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية	ملاحظات
.التثبيتات المعنوية .التثبيتات العينية .المساهمات .الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 41.

الجدول رقم (1-9) يبين جدول الإهتلاكات.

الفصول والأقسام	إهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في العناصر الخارجية	إهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية	ملاحظات
Goodwill .التثبيتات المعنوية .التثبيتات العينية .المساهمات .الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 42.

(1-10) جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

الفصول والأقسام	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلا السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية	ملاحظات
.التثبيتات المعنوية .التثبيتات العينية .المساهمات .الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 42.

خلاصة الفصـــــــــل:

يعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي، باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وهو يتضمن كل مجال القوائم المالية بما تحويه من معلومات، كما اعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي القوائم المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

يقوم مبدأ الإفصاح بتوفير المعلومات اللازمة التي يحتاج إليها المستثمرون لاختيار البدائل الرشيدة، فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق نشر البيانات الملائمة والكافية وفي الوقت المناسب، وضمان تماثلها لمختلف الفئات حتى لا تستغل المعلومات لمصلحة فئة على حساب فئات أخرى.

وبما أن الإفصاح يعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم بشكل فعال في استرجاع ثقة المستثمرين، واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال رفع مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية والمالية، فقد سعت الجزائر إلى تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات الإفصاح المحاسبي، بتبني نظام محاسبي مالي يتفق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية.

تمهيد:

تتفاعل المؤسسات باستمرار مع بيئات دائمة التطور والتغير، وأن هذا التفاعل يجري وفق آليات مختلفة في ضوء المنظور والفلسفة العامة لإدارة المؤسسة، ولكي يكون هذا التفاعل مجديا يتطلب الأمر من المؤسسة الاهتمام بالمعلومات من حيث المحتوى والكثافة وتنوع وتعدد مصادر الحصول عليها، من هنا يلاحظ أن المؤسسات التي يتأثر نشاطها بالأحداث المحلية والإقليمية والعالمية تكون ذات استخدام كثيف للمعلومات وخاصة المحاسبية منها.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى بيئة الأعمال في:

المبحث الأول: ماهية بيئة الأعمال.

المبحث الثاني: واقع بيئة الأعمال في الجزائر.

المبحث الثالث: علاقة الإفصاح المحاسبي ببيئة الأعمال.

المبحث الأول: ماهية بيئة الأعمال

يشكل الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، حيث كان الاستثمار ولا يزال هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي، إذ ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستويات معيشة مرتفعة بالدول المتقدمة وحتى في بعض الدول النامية. فأصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستخدام الموارد البشرية، إلا أن تحقيق العمليات الاستثمارية تتطلب توفر بيئة ملائمة للأعمال تساعد وتسهل عمل المستثمرين.

ينصرف تعبير بيئة الأعمال إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات الاستثمار، فالوضع العام والسياسي للدولة ومدى ما تمتاز به من استقرار سياسي وأمني، وتنظيماته الإدارية وما تمتاز به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني، والقدرة على تطبيقه ومدى مرونته ووضوحه واتساقه وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وإمكانيته وما تمتاز به الدولة من منشئات قاعدية، وعناصر إنتاج وما تتميز به الدولة من عناصر وخصائص جغرافية وديموغرافية.

المطلب الأول: مفهوم بيئة الأعمال

كلمة بيئة تتضمن مجموعة القوى البيئية الخارجية، والتي تؤثر بدورها في الأنشطة التنظيمية. أما كلمة "أعمال" فتستخدم لتشير إلى نوع ما من المؤسسات سواء كانت مؤسسات تجارية هادفة للربح، أو مؤسسة حكومية، أو قطاع ثالث غير هادف للربح[1].

إن مفهوم البيئة خضع إلى تطورات كثيرة سواء على صعيد مكوناته وأبعاده من جانب، وكذلك تعقد هذه الأبعاد والمكونات وزيادة تفاعلها وظهور مكونات أخرى أفرزتها طبيعة التطور التكنولوجي والسياسي والمعلوماتي والمعرفي من جانب آخر[2].

[1]- إيان بروكس، وآخرون، ترجمة أسامة محمد بدير قشوع، **بيئة إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013، ص ص 33-34.

[2]- خالد محمد بني حمدان، وائل محمد إدريس، **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009، ص 71.

تشكل البيئة الإطار الذي تعمل فيه المؤسسات الاقتصادية والمورد الأساس لمدخلات عملياتها وأنشطتها الرئيسية، فالمواد الأولية، والموارد البشرية والأصول الرأسمالية والمعلوماتية وغيرها من عوامل الإنتاج ماهي إلا نواتج البيئة التي تعمل أو تتواجد فيها المؤسسة، وبمعنى آخر فإن كل المؤسسات الاقتصادية والبيئة ترتبطان بعلاقات تبادلية وتكاملية تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، كما أن وجود وبقاء أي طرف منها هو شرط ضروري لوجود وبقاء الآخر. وبالتالي فإن كل طرف يؤثر ويتأثر بالآخر، مع الإشارة إلى أن وجود البيئة سابق لوجود المؤسسة[1].

تتكون بيئة المنظمة بالمعنى الواسع من المحيط الخارجي الذي نسميه البيئة الخارجية والإطار الداخلي الذي يمثل البيئة الداخلية ، فالبيئة الخارجية تعني كل ماهو موجود خارج حدود المؤسسة والذي يمكن أن يؤثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر. أما البيئة الداخلية فهي مجمل الظروف والقوى التي توجد داخل حدود المؤسسة[2].

تعريف بيئة الأعمال:

لا يوجد تعريف محدد لبيئة الأعمال، لذلك سوف نعرض مجموعة من التعاريف قبل محاولة صياغة تعريف محدد وشامل لها:

- "بيئة الأعمال هي مجموعة الظروف والسياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن العناصر المكونة لهذا المناخ تتفاوت من بلد لآخر، نذكر منها: سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة)، الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري، وعلى وجه الخصوص النظام الضريبي وقوانين العمل، والنظام القضائي ومدى ما يتمتع به من فعالية وسرعة في حسم المنازعات التي قد تواجه المستثمر[3]".

[1] – أحمد مصنوعة، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مدخل لمواجهة تحديات بيئة الأعمال في الجزائر: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب، السكاكين والصنابير(B.C.R)**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2007، ص 38.

[2] – صالح مهدي العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص 118.

[3] – بختة فرحات، **بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية:دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2010، ص 52.

- "تشير بيئة الأعمال إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها وتوجهاتها[1]".
- "ويعرف البنك العالمي مناخ الاستثمار أو بيئة الأعمال بأنها مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي شكل الفرص والحوافز التي تتيح للمؤسسات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل، والتوسع، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر والعوائق أمام المنافسين[2]".

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول، أن بيئة الأعمال هي المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة وتتفاعل معه، وتمارس فيه أنشطتها المختلفة، والذي يلازمها طول فترة حياتها، ويؤثر على صورتها وإمكانية استمرارها في مواصلة أعمالها، فبيئة أعمال المؤسسة تشمل البيئة الداخلية التي تتواجد داخل حدودها و البيئة الخارجية التي تحيط بها.

إن اهتمام المؤسسة ببيئتها يجعلها محط أنظار العديد من المتعاملين الاقتصاديين من موردين ومستثمرين ومقرضين..، ويعتمد هؤلاء بدرجة كبيرة على مخرجات النظام المحاسبي في عملية اتخاذ القرار، وكلما كانت هذه المخرجات تمتاز بالدقة والجودة العالية كان الأطراف ذات العلاقة أكثر ارتياحاً.

[1] – ميرة عثامني، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال"مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 73.

[2] – مرجع نفسه، ص 73.

المطلب الثاني:مقومات بيئة الأعمال

يمكن تقسيم بيئة الأعمال من حيث الملاءمة وجاذبية الاستثمار إلى، بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، وبيئة أعمال غير ملائمة وغير جاذبة للاستثمار،

1. **بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار**: وتتميز بوجود العناصر التالية[1]:
   - ✓ الاستقرار السياسي (المحلي والإقليمي) والاقتصادي؛
   - ✓ البنية التحتية المناسبة (الموانئ، الطرقات، الكهرباء، الصرف الصحي، الاتصالات....)؛
   - ✓ توفر العمالة وقوانين العمل؛
   - ✓ كفاءة البنية القانونية (القوانين، العدالة، السرعة في الإجراءات)؛
   - ✓ النظام الضريبي المناسب؛
   - ✓ الحق في الملكية الخاصة وإقامة المشاريع الاقتصادية وحماية حقوق الملكية المادية والفكرية؛
   - ✓ سياسات التحويل (الحق في إعادة الرساميل والأرباح)؛
   - ✓ فعالية السوق المالية (استثمار المحافظ المالية)؛
   - ✓ الانفتاح على الاستثمارات الخارجية؛
   - ✓ الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
   - ✓ اتفاقات الاستثمار الثنائية؛
   - ✓ فض النزاعات؛
2. **بيئة أعمال غير ملائمة وغير جاذبة للاستثمار**:وتتميز بوجود العناصر التالية[2]:
   - ✓ عدم الاستقرار والأمن (عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي)؛
   - ✓ ضعف البنية التحتية؛
   - ✓ الروتين والبيروقراطية وصعوبة التسجيل والحصول على تراخيص العمل؛
   - ✓ عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، وعدم توافر قوانين مشجعة فعلا على الاستثمار؛
   - ✓ عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية؛

[1]- بختة فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]- محمد يعقوبي، توفيق تمار، **آثار العولمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الدول العربية**، الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006.

- ✓ عدم الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛
- ✓ القيود المفروضة على تحويل الأرباح بالخارج؛
- ✓ عدم وجود نظام مصرفي متطور؛
- ✓ عدم وجود سوق مالية متطورة؛
- ✓ عدم وجود بنوك للمعلومات المالية والاقتصادية؛

المطلب الثالث: البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للمؤسسة

تتكون بيئة المؤسسة من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية نعرضها في الآتي:

1. البيئة الخارجية:

تتبادل المنظمة التأثير وتستمد وجودها وتطورها وقوتها من مجموعة المتغيرات والأبعاد التي تحيط بها وتمثل مكونات لهذه البيئة الخارجية، ولكون البيئة الخارجية مفهوماً واسعاً فقد وجد الباحثون منهجية علمية نظامية للتعامل مع هذه المكونات الكثيرة وذلك لوضعها في تصنيفين استناداً إلى التأثير المباشر وغير المباشر لهذه المكونات وبذلك فإننا نتكلم عن البيئة الخارجية العامة والبيئة الخاصة[1].

أولا: البيئة الخارجية العامة:

هي مجموعة القوى المحيطة بالمنظمة والتي تمثل المجتمع العام للمنظمة وتسمى بيئة التعامل غير المباشر وتتمثل هذه القوى في[2]:

1. **القوى الاقتصادية:** المتغيرات الاقتصادية المحيطة بالمنظمة ومدى صحة وحيوية النظام الاقتصادي الذي تعمل في ظله المنظمة.
2. **القوى الاجتماعية والثقافية:** الأعراف والعادات والتقاليد والخصائص السكانية للمجتمع الذي تعمل فيه المنظمة.
3. **القوى القانونية والسياسية:** وتمثل التشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة وأسلوب الحكم والفلسفة التي يستند إليها نظام الحكم في البلد.

[1]- صالح مهدي العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[2]- مرجع نفسه، ص 119.

4. **القوى التكنولوجية:** والمقصود بها تطور وسهولة الحصول على التكنولوجيا كما يشمل أيضا التطور العلمي والمعرفي والبنية التحتية العلمية في المجتمع.
5. **ظروف البيئة الطبيعية:** تتضمن ما يتعلق بمكونات البيئة الطبيعية من أرض وماء وهواء وكذلك السياسات البيئية والقوانين المرتبطة بها والجمعيات المتخصصة بحماية البيئة ورعايتها.
6. **البعد الدولي:** ويقصد به المدى الذي تتأثر به المؤسسة من قبل المؤسسات الموجودة في دول أخرى أو بقوانين وتشريعات تلك الدول.

ثانيا: البيئة الخاصة(بيئة المهمة):

وتسمى أيضا بيئة التعامل المباشر وتتمثل بمتغيرات وأبعاد ومجموعات محددة تؤثر على المؤسسة بشكل مباشر. ولكون تأثير البيئة الخارجية العامة غير مباشر وغير محدد بوضوح فغالبا ما تركز المؤسسة انتباهها على متغيرات البيئة الخاصة أو البيئة المباشرة. وتشمل هذه البيئة المنافسون والزبائن والموردون والمشرعون (في ما يتعلق بالمؤسسة وعملها) وكذلك التحالفات الإستراتيجية مع الآخرين. إن هذه البيئة معقدة وتتغير بسرعة لذلك يتطلب الأمر من إدارة المؤسسة متابعتها باستمرار، ويشير البعض إلى عناصر بيئة المؤسسة الخاصة باسم أصحاب المصالح (الخارجيون) باعتبارهم أكثر ارتباطا وتأثيرا في المؤسسة. [1]:

أ. **المنافسون:** جميع المنظمات التي تنافس مؤسسة معينة بشأن الحصول على الموارد أو الزبائن، مثال ذلك أن الجامعات الخاصة تتنافس فيما بينها في الحصول على الموارد مثل الأساتذة المتخصصين وكذلك على الزبائن الذين هم الطلاب.

ب. **الزبائن:** أفراد ومؤسسات تدفع للحصول على السلع والخدمات التي تنتجها مؤسسة ما.

ت. **المجهزون:** مجمل المؤسسات التي تزود مؤسسة ما بالموارد التي تحتاجها مثل المواد الأولية والأيدي العاملة والمعلومات والأموال.

ث. **المشرعون:** جميع عناصر البيئة الخاصة الذين لديهم قوة التشريع وإصدار القوانين والرقابة التي تؤثر في سياسات المؤسسة وممارساتها، وفي الدولة عادة ما يوجد نوعان من المشرعين، الأول هو الدوائر الحكومية وهي مؤسسات تنشئها الحكومة لغرض حماية الجمهور أو المؤسسات من ممارسات بعض

[1]- مرجع نفسه، ص 120.

المؤسسات وذلك عن طريق سن قوانين وإصدار ضوابط عمل. أما الثاني فهو ما يسمى مجاميع المصالح وهي عبارة عن تكتلات من مختلف الشرائح للضغط على المؤسسات في سبيل حماية أعضاء هذه التكتلات من التصرفات والممارسات التي تقوم بها هذه المؤسسات.

ج. **الشريك الاستراتيجي:** مؤسستان أو أكثر تعمل مع بعض في مشاريع مشتركة وهذه الشراكة الإستراتيجية توفر للمؤسسة خبرة في مجالات معينة أو تسمح لها بالدخول إلى أسواق ومجالات عمل جديدة بسرعة أكبر.

ثالثا: البيئة الداخلية:

هي الظروف والقوى والعناصر المتواجدة داخل حدود المؤسسة، وبعبارة أخرى نجد أن بيئة المؤسسة تشتمل على المالكين ومجلس الإدارة والعاملين والبيئة المادية للعمل مثل التجهيزات والمكائن والمباني وغيرها، كذلك تعتبر ثقافة المؤسسة وهيكلها التنظيمي من مكونات البيئة الداخلية وتتمثل هذه العناصر في[1]:

أ. **المالكون:** هم الأفراد أو المؤسسات الذين لهم الملكية القانونية للأعمال أو المؤسسات ، حيث يمكن أن تكون ملكية فردية كأن تكون أعمال صغيرة أو عائلية أو قد تكون مساهمة في مؤسسة.

ب. **مجلس الإدارة:** ينتخب مجلس من قبل المساهمين للإشراف على الإدارة العامة (العليا) للمؤسسة ومراقبة عملها والحفاظ على مصلحة المساهمين وقد يكون تأثير مجلس الإدارة قويا في رسم اتجاه ومسار المؤسسة وعملها ويتدخل كثيرا في عمل الإدارة وقد يكون دورا لا يتعدى المصادقة على ما تعرضه عليه الإدارة العليا من قرارات.

ت. **العاملون:** عنصر أساسي ومهم في بيئة المؤسسة الداخلية حيث يعتمد عليهم أداء المؤسسة بشكل كبير، يشتمل هذا المصطلح على جميع الأفراد الذين يعملون في المؤسسة سواء كانوا فنيين أو موظفين إداريين أو عاملين غير ماهرين.

ث. **البيئة المادية:** تتمثل هذه العناصر بمختلف ممتلكات المؤسسة المادية مثل التجهيزات والمكائن والمباني والمعدات والمكاتب وغيرها.

[1]- مرجع نفسه، ص ص 122 – 123.

ويمكن تلخيص ما سبق في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–1) بيئة المؤسسة.

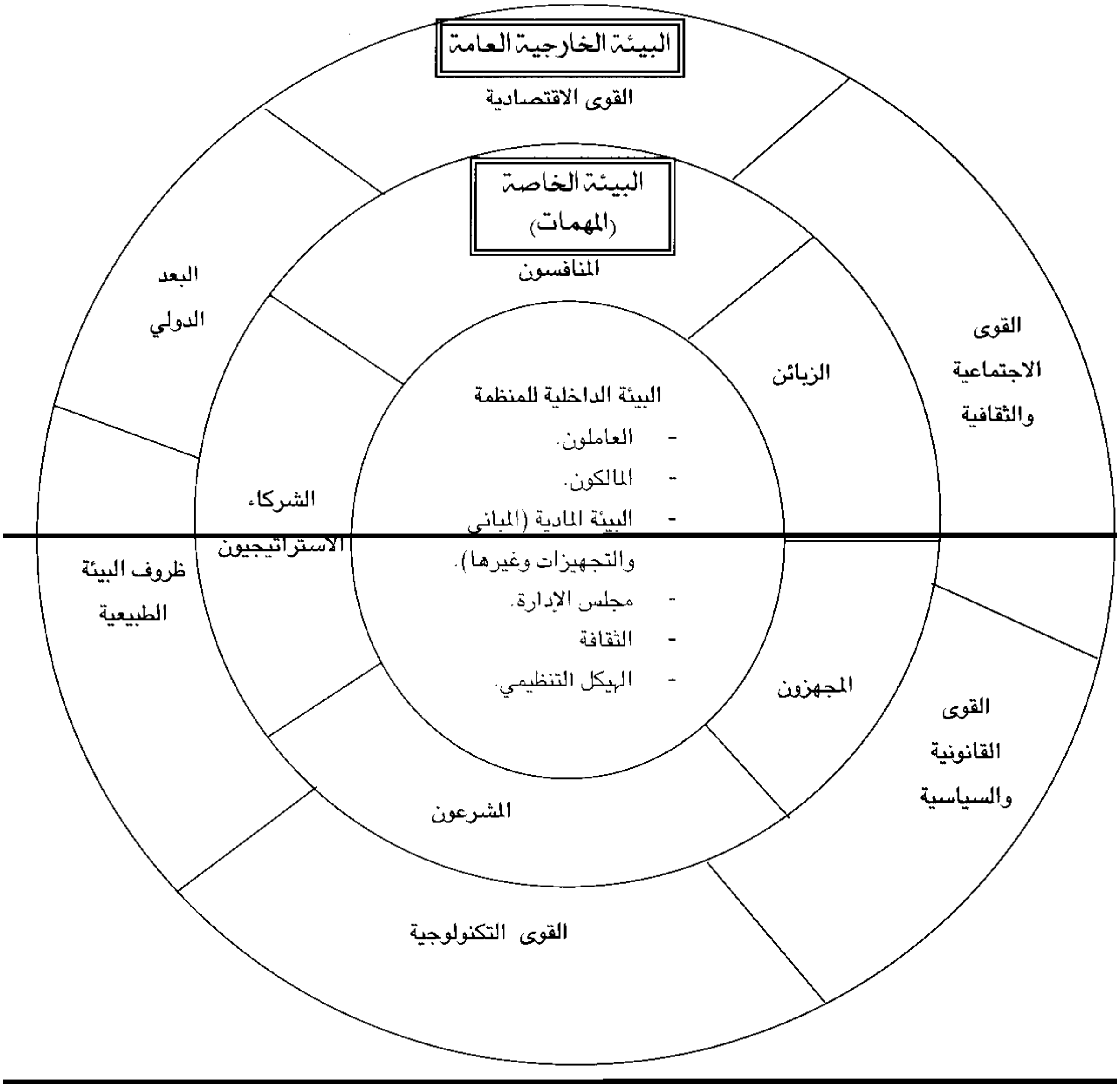

المصدر: صالح مهدي العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص 121.

المبحث الثاني: واقع بيئة الأعمال في الجزائر

تعتبر الجزائر واحدة من أكبر البلدان عالميا، ذات اقتصاد ريعي تعتمد بصفة مباشرة على المحروقات رغم المؤهلات التي تتوفر عليها، إلا أنها لا تستغل جميع الإمكانيات الموجودة.

المطلب الأول: بيئة الأعمال في الجزائر

تتوفر الجزائر على جملة من المؤهلات التي تجعلها وجهة ملائمة للاستثمار يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

1. **المناخ الجغرافي والطبيعي**: تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل أفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية الشبابية ذات كفاءات مختلفة المستوى.

كما تتوفر الجزائر على قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف زيادة كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.

ضف إلى ذلك ما يلي:

- حجم السوق: تبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم^2، بشريط ساحلي يقدر ب: 1200 كلم وبهذا تعد الجزائر تاسع أكبر دولة في العالم من حيث كبر المساحة والأولى إفريقياً. مما يجعلها قادرة على استقبال أكبر حجم من الاستثمارات.
- وفي الجانب السياحي: فانه يوجد في الجزائر إكليل من الثقافات نوميدية، رومانية، عثمانية، عربية وإسلامية، وحديثة. ومواقع تاريخية هامة بعضها مصنفة تراثاً عالمياً، وصناعة تقليدية متنوعة ذات أصالة تعكس الطابع الشعبي.
- البنى التحتية: تملك الجزائر أهم شبكة طرقات في المغرب العربي حيث يبلغ طولها حوالي 104000 كلم، كما تتوفر على 4500 كلم من السكك الحديدية،" ويوجد بها 13 ميناء رئيسي، منها تسعة متعددة

[1]- منيرة عثامني، مرجع سبق ذكره، ص 106-107.

النشاطات وأربع موانئ متخصصة في المحروقات، ويستقبل ميناء الجزائر أكثر من 30% من واردات الجزائر من السلع، وحوالي 70 % من موانئ الحاويات تخضع حاليا لبرنامج العصرنة والتأهيل[1]".

هذه المؤهلات الطبيعية تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي.

2. **المناخ الاقتصادي**: إن الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة المتوسطة الدخل التي تتميز بنفس الخصائص الاقتصادية بكل المشاكل والمصاعب والطموحات مع توفر الإمكانيات الهائلة والموارد الطبيعية المعتبرة، حيث يقوم الاقتصاد الجزائري على إستراتيجية استنزاف الثروات البترولية والغازية حيث تمثل نسبة الصادرات من المحروقات إلى الصادرات الإجمالية 98 % في حين لا تمثل باقي القطاعات الأخرى كالزراعة إلا 2%[2].

الاقتصاد الجزائري رهين الإجراءات الريحية المتحققة في الأسواق الدولية ويتوقف النمو الاقتصادي على عاملين :أسعار النفط ومستوى تساقط الأمطار، حيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي عند ارتفاع مستويات أسعار النفط أي ارتفاع نسبة الإرادات العامة وكذلك الحال عندما ترتفع كميات الأمطار المتساقطة إلى زيادة المنتجات الزراعية من الحبوب وكذلك الاكتفاء الذاتي.

آليات الفساد في حركية النشاط الاقتصادي التي تحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وفعاليتها، بحيث تنامت شبكات اقتصادية موازية، وكثرت الأسواق السوداء، وتنامت أحجام الثروات وتبييض الأموال، وعمت ظاهرة الرشوة التي تعدت كل القطاعات .فقد سببت هذه المشاكل تعطيلا كبيراً وعائقا أمام سيرورة اقتصاديات البلد وذلك من تعطيل وإلغاء وتجميد المشاريع وكذلك هدر أموال وتكاليف هذا الأخير.

3. **المناخ القانوني:**

عرفت الجزائر تغيرات هامة في المناخ القانوني للاستثمارات كحرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية والأجنبية، ويمكن ذكر في نقاط أهم ما صدر في القوانين المضطرة ضمن دعم الاستثمار الأجنبي المباشر[3]:

---

[1]- بختة فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2]- عبد الرؤوف بوشمال، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري – قسنطينة، 2012، ص 132.

[3]- مرجع نفسه، ص 138.

-المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائي؛

-ضمان ضد نزع الملكية؛

-إمكانية تحويل الأموال والأرباح الصافية وحرية الاستثمار؛

-تبسيط وتسهيل عملية قبول الاستثمار؛

-تطبيق الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر؛

-تطبيق مبدأ الشفافية، وذلك بعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين؛

-الاستفادة من النظام الاستثنائي كالإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل التقنيات العقارية التي تتم في إطار المشروع؛

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل في انجاز المشروع؛

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو صورة وانعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيأة في هذا البلد، والجزائر تتوافر على قدرات كبيرة بالنظر إلى حجم سوقها، تركيبة بشرية صغيرة السن، توفر الموارد الطبيعية وغيرها، إلا أن الجزائر هي إحدى الدول الإفريقية التي تبدو بيئة الاستثمار فيها، رغم التحسن الملحوظ، غير مهيأة ولا مستقطبة للاستثمارات، وقبل التطرق لذلك يجب تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الممنوحة للمستثمرين أولا كما يلي:

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر أوردها عدد من المنظمات والباحثين والاقتصاديين المهتمين بشأن الاستثمار، منها:

تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم، يشار إليه بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر .وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[1].

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الحادية والثلاثون-العدد الفصلي الأول، الكويت،(يناير- مارس) 2013 ، ص 6.

2- الامتيازات الممنوحة للمستثمرين

نتطرق فيما يلي إلى هذه الامتيازات حسب النظام العام[1] :

النظام العام عبارة عن مجموعة من الامتيازات يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام يهدف إلى تحقيق استثمار إنتاجي عن طريق أسهمه، على أن تكون هذه الاستثمارات المتعلقة بالنظام العام محددة في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات و هي كما يلي:

-الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

-تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5% تخص العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال.

-إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار في رسم العقاري إبتداءا من تاريخ الحصول عليه.

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و الخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كان ت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع و الخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

-تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

-بناءا على قرار الوكالة، يمكن أن يستفيد الاستثمار من الامتيازات إبتداءا من تاريخ الشروع في الاستغلال، الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على ا لأرباح للشركا ت، والدفع الجزافي للرسم على النشاط الصناعي إبتداءا من دخول المشروع حيز التنفيذ.

-تطبيق نسبة منخفضة مقدرة ب 33 % على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافي و الرسوم على الدفع الجزافي و على النشاط الصناعي و التجاري في حالة التصدير و ذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط

-الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة ب 7% برسم ا لأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة ا لإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، و كذا تعويضات للنسب المئوية التي حددها التشريع و الضمان في مجال الضمان الاجتماعي.

[1]- نفيسة ناصري، **أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص 143.

المطلب الثالث: معوقات وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم المؤهلات والمحفزات التي تتمتع بها الجزائر إلا أن هناك جملة من المعوقات التي تحول دون استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الجزائر ورغم مختلف الإجراءات والسياسات الرامية إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تظل من الدول الأقل جذبا له، بل أن الخبراء الاقتصاديين الدوليين يتوقعون استمرار هذا الوضع لسنوات، بالنظر إلى البطء المسجل في تغيير المحيط الاقتصادي.

وهو الأمر الذي يثير جملة من التساؤلات عن أسباب وخفايا فشل السياسات والتحفيزات المخصصة لدعم تدفق هذه الاستثمارات وعليه يمكن التطرق إلى جملة من العوائق الرئيسية التالية[1]:

- ✓ العجز الكبير في الاتصالات والمعلومات؛
- ✓ ثقل الإجراءات الإدارية؛
- ✓ العائق القانوني؛
- ✓ رفض التحكيم الدولي؛
- ✓ مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي؛
- ✓ مشكلة المركزية الحاكمة؛
- ✓ المعوقات السياسية والأمنية؛
- ✓ صعوبة الحصول على العقار الصناعي؛
- ✓ التخلف الكبير في الهياكل القاعدية؛
- ✓ القطاع الوهمي (اقتصاد موازي)؛
- ✓ عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- ✓ وجود الاضطرابات الداخلية؛

[1]- عبدالرؤوف بوشمال، مرجع سبق ذكره، ص ص149-151.

2- آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن من أهم الأسباب التي تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر هي توفر وعلى الأقل ما يلي[1]:

- ✓ تهيئة بيئة أعمال متفتحة، كفئة وفعالة.
- ✓ تبسيط إجراءات تأسيس الشركات.
- ✓ الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار.
- ✓ دعم الشفافية والقضاء على البيروقراطية.
- ✓ تحسين البيئة التشريعية والقانونية.
- ✓ توفير البيانات والمعلومات الاستثمارية.
- ✓ حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار.
- ✓ تحديث الأساليب الإدارية.
- ✓ تحقيق الاستقرار بالمعنى الشامل

[1]- عبدالرؤوف بوشمال، مرجع سبق ذكره، ص 159.

المبحث الثالث: علاقة الإفصاح المحاسبي ببيئة الأعمال

يتوقف نجاح المؤسسات الاقتصادية على مدى سلامة وفاعلية القرارات التي سيتم صنعها، ورغم تنوع وتعدد القرارات واختلاف درجات تأثيرها على تحقيق أهداف المؤسسة في الأجلين القصير والطويل، إلا أن جميع القرارات يجب أن يتم صنعها في ظل احترام القواعد والمبادئ الاقتصادية، بالإضافة إلى الفهم الكامل لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي يتم فيها تنفيذ هذه القرارات، وعليه فان ما يميز المؤسسات الناجحة هو مدى قدرة إدارتها على صنع القرارات الرشيدة التي تبنى على أسس ومبادئ اقتصادية وتراعي العلاقات المتبادلة بين المؤسسة وأطراف التعامل الداخلي والخارجي في ضوء تفاعلها مع التحديات التي تفرزها البيئة.

المطلب الأول: علاقة البيئة بالمؤسسة

إن علاقة التأثير بين البيئة والمؤسسة ليست علاقة في اتجاه واحد، أو بسيطة أو ساكنة، ويمكن تعريف المحددات البيئية بأنها تحديد البيئة لأنشطة المؤسسات التي تعمل فيها، وعلى الرغم من أننا نعرف أن البيئة تؤثر في أنشطة الأعمال فإنه من المؤكد، مما لا يدع مجالا للشك، إن العوامل البيئية معروفة حتى لأصغر المؤسسات، والمؤسسات لديها إمكانية وأدوات للتأثير، وبمعنى آخر، لا توجد علاقة سببية من اتجاه آخر بين المؤسسة والبيئة، والحقيقة أن العديد من المؤسسات الكبيرة أو الإبتكارية تشكل بدرجة كبيرة بيئتها الخارجية، وذلك يواجه العديد من المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو الصناعة، وأبسط مثال على ذلك، هو ذات المؤسسات المتشابهة والتنافسية في قطاع صناعي ما، فإن أنشطة إحداها مثلاً تقديم شكل جديد لمتاجر التجزئة، فسوف يؤثر على أنشطة ونجاح مؤسسة أخرى، ومثالاً على ذلك، النمو المستمر للتسويق بالانترنت، سوف يؤثر على أنشطة ونجاح المحال التقليدية وهذا بدوره سيؤثر بصورة عكسية على الطلب على منافذ التجزئة في مراكز المدن والأسواق، وسوف يؤثر بدوره على مخططي المدن، وعلى الحكومات المحلية، وكذلك فإن التغيير التكنولوجي سيؤثر على البيئة الاجتماعية، وتشكل المؤسسات جزءاً من بيئة أنشطة أعمال مؤسسات أعمال أخرى، مثل بيئة أنشطة أعمال المنافسين، والحلفاء، والموردين، والمشترين وغيرهم، ولا توجد منظمة منعزلة، ولا تمارس أي تأثير على بيئتها أو على البيئات الأخرى، وتبذل العديد من المؤسسات ضغوطاً معقولة لتغيير بيئة أعمالها[1].

[1] – – أيان بروكس، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

المطلب الثاني: تأثير الإفصاح المحاسبي على بيئة الأعمال

تمسك المحاسبة في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي منذ عام 2010، ويعتبر الإفصاح التام عن المعلومة المحاسبية حسب SCF والمتعلقة بنشاط المؤسسات التي تنشط في البلد ذا أهمية بالغة بالنسبة لمستخدم المعلومة المحاسبية، وذلك حتى يتخذ قرار الاستثمار من عدمه[1].

1 – التقييم الجيد للمعلومة المقدمة من طرف المحاسب:

ما يعاب عند الكثير من المفكرين والمحاسبين على المحاسبة كثرة السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في القياس والإفصاح المحاسبين، في البلدان النامية وفي الجزائر خصوصا أن يختاروا من بين طرق ونماذج القياس والسياسات المحاسبية المتنوعة ونظم الإبلاغ المالي والسياسات والنظم التي تؤدي إلى تحفيز المستثمرين الأجانب على اتخاذ القرارات حيث يراها المستثمرين تعبر عن واقع نشاطات المؤسسات القاطنة في البلد المراد الاستثمار فيه، ولتحقيق هذا الهدف في الجزائر يجب عليها إتباع كل ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية التي يستند إليها أغلب المستثمرين الخارجيين، وعدم الاكتفاء بنصوص النظام المحاسبي المالي. ومن بين أهم العراقيل التقييم في الجزائر عدم وجود بورصة واضحة المعالم من اجل التقييم الجيد للأصول المالية وفق طرق مختلفة عن التكلفة التاريخية.

2 – توفير تقارير المدققين للمستثمرين الخارجيين:

حسب القانون 10-01 الصادر في جوان 2010 يعتبر تقرير المدقق الخارجي أو الداخلي منتوج مادي كتابي يعكس واقع نشاطات المؤسسة، يوضح فيه الاحتياجات وسلبيات هذه النشاطات ومدى احترام المؤسسة للقوانين المحاسبية المعمول بها و المتعارف عليها. فالمستثمر الخارجي لا يكتفي بالقوائم المالية التي يتحصل عليها حتى يتخذ قرار الاستثمار من عدمه ولكن يستفسر ويبحث عن أي معلومة تفيده، ويعتبر تقرير المدقق أهم معلومة يتحصل عليها المستثمر من اجل اتخاذ قراره، فقد أشارت العديد من البحوث والدراسات إلى أن المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية تكتسب أهميتها نظرا للفوائد التي يمكن أن تحققها في مجال صنع واتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية لاسيما القرارات التي يتخذها رجال الأعمال في مجال الاستثمار.

[1] – يحي سعيدي، سبتي إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 15-16-17.

3 – التوجه العالمي نحو محاسبة موحدة:

تسعى المنظمات العالمية المحاسبية إلى توحيد المحاسبة في كل أقطار العالم وذلك عن طريق وضع معايير تحظى بالقبول العام في اغلب بلدان العالم، وتسعى للوصول إلى جعل القوائم المالية مفهومة من طرف جميع المستخدمين وإزالة كل الغموض الذي يمكن أن يواجه المستخدمين، وذلك لغرض تحسين المناخ الاستثماري وتفعيل سياسة ترويج ناجحة لجذب المستثمرين الأجانب في البلدان النامية عموماً والجزائر خصوصاً، ثم التفكير بإعادة صياغة السياسات المحاسبية المتعلقة بوظيفة الإفصاح وربما يكون شرط الملاءمة المبرر الأكثر منطقاً لتبرير هكذا منحى من حيث أن المعلومة المقدمة لا تكون مفيدة أو ملائمة تحديداً إلا إذا عملت على تخفيض حالة عدم التأكد المحيطة بالقرارات موضع الاهتمام أو حسنت تلك المعلومة من إمكانية صانعي القرار على وضع التنبؤات أو التأكد أو تصحيح توقعاتهم السابقة بخصوص ذلك الشأن.

4 – ملائمة المعلومة المحاسبية المفصح عنها للمستخدم:

لا يمكن أن تكون المعلومة المفصح عنها ذات جودة عالية إن لم تكن ملائمة لمتخذي القرار سواء كان مقرض أو مورد وبالأخص المستثمر، وفي هذا الصدد يشير الكثيرون إلى أن الملاءمة هي قضية ذاتية تعتمد في جزء كبير منها على قوة إدراك المستثمر وحدسه ومن ثم تقديره للمعلومة، ومن هنا نستطيع القول أن الملاءمة تتحدد في ضوء نوعية المستخدم ووسيلة عرض المعلومة وطبيعة الحاجة المعلوماتية لدى ذلك المستخدم وشكل الاستجابة من المجهز والمواقف الحكيمة التي يمر بها متخذ القرار والظروف المحيطة به.

5 – توافق المعلومات المحاسبية المفصح عنها مع الدراسات العالمية:

في كثير من الأحيان يقوم المستثمر الخارجي المباشر باللجوء إلى دراسات المكاتب العالمية وتقاريرهم مثل ما يصدر عن صندوق النقد الدولي، قبل البحث عن المعلومات الخاصة التي تصدرها المحاسبة في الجزائر عن طرق مجلس المحاسبة أو عن أي مؤسسة، وذلك من أجل كسب الثقة وتجنب الحكم المبدئي الذي يمكن أن يصدره المستثمر ثم توفير احتياجات المستثمرين الأجانب المرتقبين وبالتالي إحداث شيء من التحسن في بيئة الأعمال، لذا يفضل أن يتجسد بضرورة الاستمرار بالسياسات ونظم المعلومات المعمول بها حاليا في مجال المحاسبة والإبلاغ المالي في البيئة المحلية مع تطويرها بما يسمح بإعداد مجموعة من القوائم المالية الإضافية (الملحقة) والتي يجري إعدادها وفق شروط ومتطلبات المستخدمين المرتقبين من المستثمرين الأجانب المنشود استقطابهم لغرض الاستثمار.

للمحاسبين مسؤولية عمل أي شيء من شأنه زيادة القدرة على فهم الكشوف المالية من قبل المستخدمين المحتملين للملومات المحاسبية وذلك لأن المحتوى الإخباري للمعلومات وكذلك القدرة الإعلامية للكشوف المالية إذا ما كانتا غير موجودتين فإن المستثمرين وبقية المستخدمين المحتملين لهذه الكشوف سينشدون مصادر أخرى للمعلومات بعيدا عن المحاسبة وكشوفاتها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق اتضح لنا أن بيئة أعمال المؤسسة تتجلى في مجمل الظروف والمتغيرات التي تحيط بالمؤسسة من جميع الجوانب سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، والجزائر بما تملكه من إمكانيات ومؤهلات طبيعية وبشرية وطاقية التي تؤهلها إلى احتلال الصدارة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تنمية بيئة الأعمال، إلا أن الجزائر لازالت تعاني من تعقيدات في الإجراءات الإدارية والقانونية وتفشي ظاهرة الفساد والرشوة واللامبالاة، مما ينعكس سلباً على المؤسسات الجزائرية في تحقيق ميزة تنافسية مع مثيلاتها من المؤسسات في نفس القطاع أو قطاع مغاير تماما.

وحتى يكون المتعاملون مع هذه المؤسسات أكثر ارتياحاً، فهم يعتمدون بشكل كبير على مخرجات النظام المحاسبي لهاته المؤسسات، والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية، فعلى المؤسسات الجزائرية انتهاج سياسات إفصاح محاسبي حسب المعايير الدولية يعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة.

تمهيد الفصل:

حققت معايير المحاسبة الدولية انتشاراً وقبولاً عالمياً، والجزائر بدورها تبنت النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية، وهذا قصد تحقيق قراءة موحدة للقوائم المالية وقابلية أكثر للمقارنة بما يساعد على ترشيد مختلف القرارات المتخذة من طرف المتعاملين الاقتصاديين بناءاً على هذه القوائم، الأمر الذي يستوجب فرض إتباعها على جميع المؤسسات التي تنشط في البيئة الجزائرية بغض النظر عن خصوصيتها.

ومؤسسة مطاحن الحضنة واحدة من المؤسسات البارزة التي تنشط في البيئة الجزائرية، وتحديدا في ولاية المسيلة التي تقوم بتطبيق نصوص النظام المحاسبي المالي، وتدعيماً لما تناولناه في الفصلين السابقين ومن خلال هذا الجزء من البحث، وبالاستناد إلى القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة سيتم تناول في هذا الفصل من الدراسة النقاط التالية:

- ✓ المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة.
- ✓ المبحث الثاني: عرض الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة

قبل أن نتطرق إلى مؤسسة محل الدراسة ألا وهي مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ، والتي تعتبر وحدة من وحدات المؤسسة الأم وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف (مجمع رياض سطيف)، لابد أن نلقي بإطلالة على هاته المؤسسة الأم.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الأم الرياض سطيف

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، وفي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالطحن وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن، غير أن دورها آنذاك كان مقتصرا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، وكذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق، وفي سنة 1982 اثر إعادة الهيكلة للمؤسسة الوطنية للدقيق والطحن "سمباك" انبثقت منها خمسة مؤسسات رئيسية موزعة على التراب الوطني، ودورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها، وهذه المؤسسات هي:

- مؤسسة الرياض بسيدي بلعباس.
- مؤسسة الرياض بالجزائر العاصمة.
- مؤسسة الرياض بتيارت.
- مؤسسة الرياض بقسنطينة.
- مؤسسة الرياض بسطيف.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 367/32 بتاريخ 1982/11/27 أنشئت المؤسسة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف "الرياض"، ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 1990/04/02 واتخذت شكل شركة مساهمة برأس مال 5000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من :

- 80%: الشركة القابضة العمومية الزراعية الغذائية.
- 11%: المؤسسات المالية والبنوك وشركات التامين.
- 09%: أشخاص طبيعيين.

يكمن النشاط الأساسي لمجمع الرياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة كالسميد والدقيق والعجائن الغذائية والكسكسي، ويمتلك المجمع عدة مؤسسات موزعة على عدة ولايات منها (سطيف، المسيلة، برج بوعريريج، بجاية، بسكرة، ورقلة)، ويمكن توضيح اختصاصات المؤسسات التابعة لمؤسسة الرياض سطيف في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1) اختصاصات المؤسسات التابعة لمؤسسة رياض سطيف.

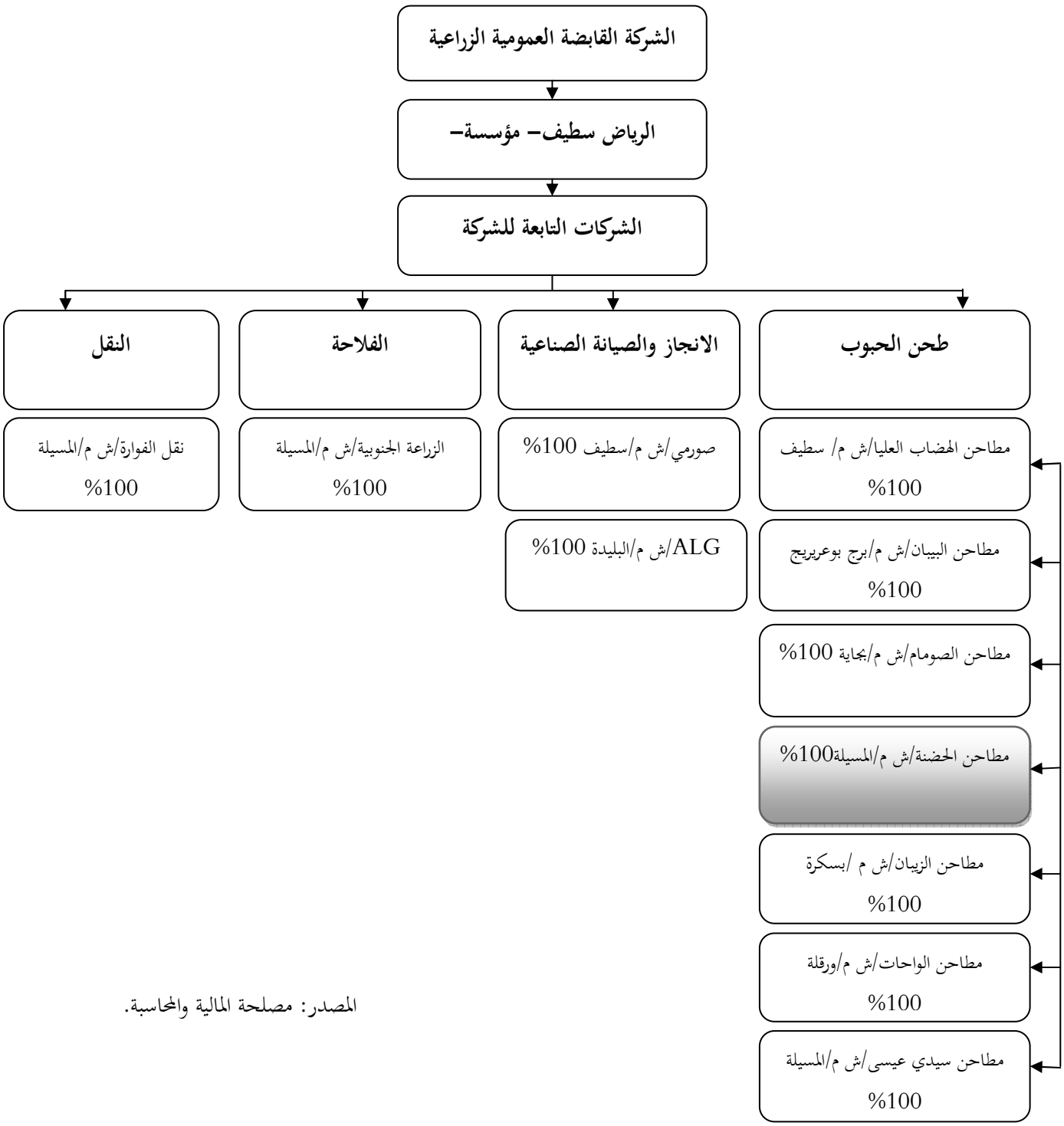

المصدر: مصلحة المالية والمحاسبة.

المطلب الثاني: التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها

1- نشأة المؤسسة:

بدأ بناء مطاحن الحضنة بالمسيلة سنة 1980، حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1981، وفي أول أكتوبر 1997 تم تحويل وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة "مطاحن الحضنة"،وتبلغ مساحتها الإجمالية 30.775 م^2 منها 12.555 م^{2}مغطاة، وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010 مبلغ1449460000 دج.

وتنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين واحد قديم والآخر جديد:

أما القسم القديم فيتكون من مسمدة ومطحنة واحدة، حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بيلر" بتكلفة إنجاز قدرت بـ: 220.915.480.55دج وتم تشغيلها سنة 1981.

والقسم الجديد يتكون من مسمدة جديدة منجزة من طرف الشركة الإيطالية "غولفيتو" بتكلفة مشروع وصلت إلى: 563.986.101.84دج وتم تشغيلها سنة 1993.

2- المقر الاجتماعي:

تقع مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة على بعد 02 كلم عن وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على الطريق الرابط بين ولاية برج بوعريريج و ولاية المسيلة، حيث يمر العديد من المسافرين عبر هذا الطريق وهذا ما ينعكس بالإيجاب على المؤسسة فتصبح بذلك معروفة أكثر فأكثر.

- أهداف المؤسسة:

تنشط المؤسسة في بيئة تسودها منافسة قوية وشديدة من بين 24 منافس لها داخل تراب الولاية لهذا فإن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية من أهم هذه الأهداف:

- تعظيم الربح الناتج عن الفرق بين سعر البيع والتكلفة النهاية.
- زيادة الإنتاجية عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج وتحسين نوعيتها.
- محاولة تقديم سلع ذات جودة عالية.

- التسيير الأحسن للموارد البشرية في المؤسسة.
- تمويل السوق المحلية بالمنتجات الوطنية.
- سد حاجات المستهلك من مادتي السميد والفرينة.
- المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- خلق جو تنافسي على مستوى المؤسسة.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي لزيادة كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والحصول على ولائهم بأقل تكلفة وبجودة عالية.
- محاولة القضاء على المشاكل الزائدة داخل المؤسسة مثل: مشاكل الإنتاج، والتوزيع والاتصال.
- الحصول على أفضل نقاط بيع داخل الولاية وخارجها.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب الإداري لدوائر ومصالح وفروع المؤسسة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات، المسؤوليات ومهام كل دائرة من هذه الدوائر حتى تستخلص فكرة عامة عن هذه المؤسسة، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة لمطاحن الحضنة بالمسيلة

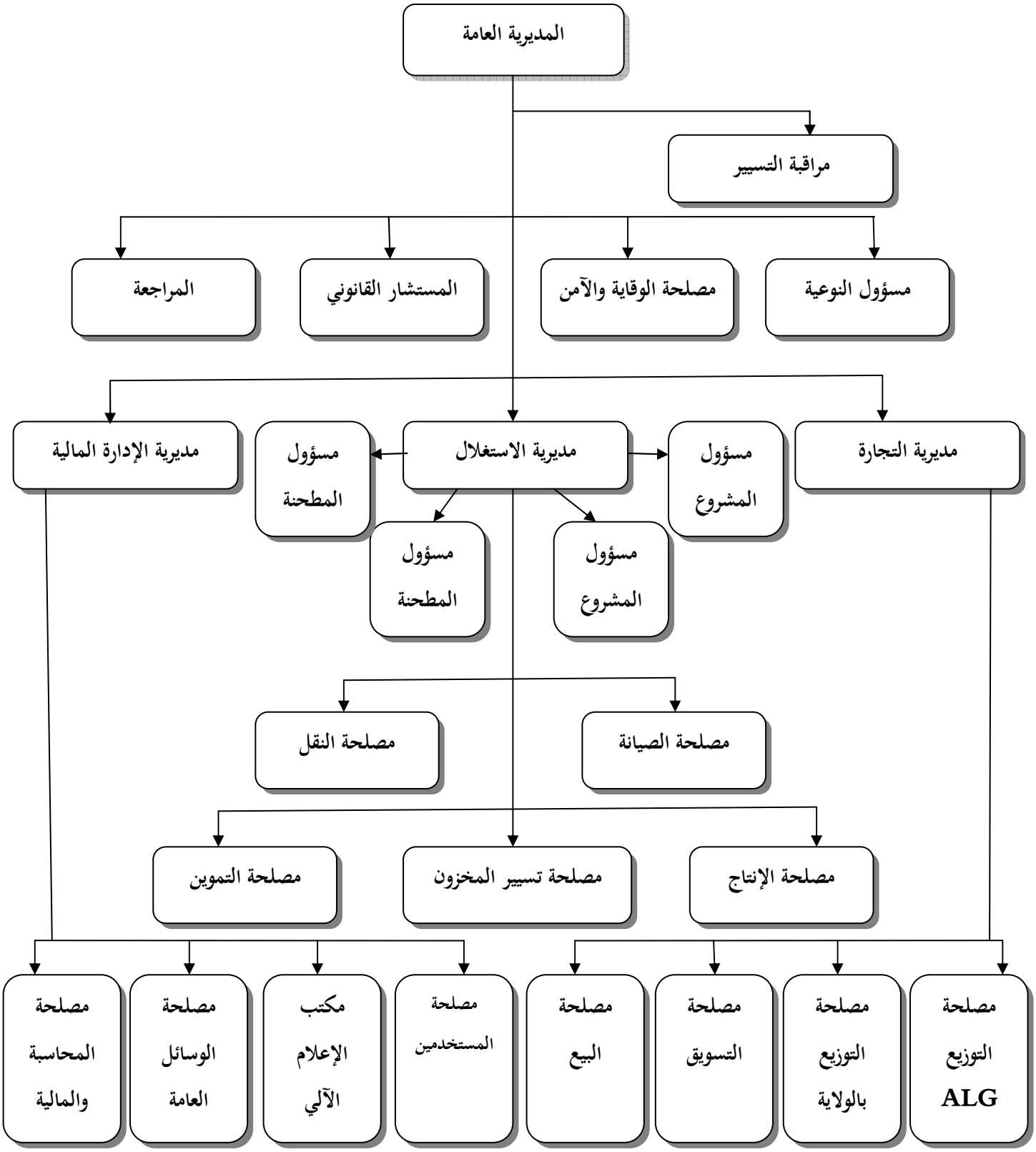

المصدر:مصلحة المحاسبة و المالية

شرح مختلف الوظائف بالمؤسسة:

أولا–المديرية العامة:

يشرف على تسييرها الرئيس المدير العام للمؤسسة، مهمته الأساسية هي التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة ولهذا تركز له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة؛
- يعتبر الواجهة الأولى للمؤسسة؛
- التنسيق بين المؤسسة ومثيلاتها من نفس القطاع؛
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر، و الأقسام الداخلية وينسق بينها؛
- يقوم المدير العام يوميا بإعلام الرئيس المدير العام للمؤسسة الأم.

وتشمل المديرية العامة المديريات والأقسام التالية:

1- **مراقبة التسيير**: وهي تابعة للمديرية العامة المكلفة بتسجيل البريد الصادر والوارد، طبع المراسلات الصادرة عن طريق المديرية العامة.
2- **مصلحة الوقاية والأمن**: ومهمتها حماية المؤسسة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقة وحركة مختلف وسائل النقل في المؤسسة وحمايتها من كل الأخطار.
3- **الاستشارة القانونية**: حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو محامي لدى المؤسسة وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين المؤسسة وموردیها أو زبائنها أو داخل المؤسسة.
4- **مسؤول النوعية**:حيث يهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في سير العملية الإنتاجية والخدمية، الكمية والتغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار.
5- **المراجعة**: يعمل لصالح المؤسسة، وتتمثل مهامه في المراقبة الداخلية لأعمال المصالح والمديريات وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى إعطاء تقارير للرئيس المدير العام حول أعماله.

ثانيا–مديرية الاستغلال:

تتمثل مهمتها في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالاستغلال وتشمل المصالح التالية وهي:

1- **مصلحة التموين:** وهذه المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين هما:

- فرع التغيير وشراء الحبوب: ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.

- فرع المشتريات: وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2- **مصلحة الإنتاج:** مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمنتج نهائي مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علميا .

3- **مصلحة الصيانة:**وهذه المصلحة مهمتها إصلاح العطل بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24سا/24سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- **فرع الالكتروميكانيك:** ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.

-**فرع الميكانيك العام:** وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

4- **مصلحة تسيير المخزونات:** تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعملية الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

- فرع الاستقبال وتخزين الحبوب.
- فرع تسيير مخزونات الأكياس.
- فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5- مصلحة النقل.

ثالثا–مديرية الإدارة المالية:

ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المالية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

1- **مصلحة المحاسبة والمالية:**تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع المؤسسات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية و الصندوق؛
- فرع المحاسبة المالية؛

- فرع محاسبة المبيعات؛
- فرع المحاسبات.

2- **مصلحة الموارد البشرية**:لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بتسيير وإدارة الشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل المؤسسة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي، وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- **فرع تسيير المستخدمين**.
- **فرع الخدمات الاجتماعية**.

3- مصلحة الإعلام الآلي: يعمل هذا المكتب بتسيير كل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

4- **مصلحة الوسائل العامة**: من مهامها:

- متابعة جميع الأشغال التابعة للمؤسسة.
- المتابعة الميدانية للاستثمارات.

رابعا–مديرية التجارة: تتفرع إلى:

- مصلحة التوزيع بالجزائر؛
- مصلحة التوزيع الولاية؛
- مصلحة التسويق؛
- مصلحة البيع.

ومهمتها كل ما يتعلق بشؤون التجارة والمعاملات التجارية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

1- مصلحة التجارية: تتمثل مهمتها الأساسية في إبرام العقود مع المتعاملين، وكذا القيام بدراسة معمقة للسوق ووضع الميزانيات التقديرية على أساسها.

2- **مصلحة التسويق**: وتمثل مهمتها الأساسية في تسويق وبيع المنتجات سواء لنقاط البيع التابعة لها أو البيع مباشرة من المؤسسة عن طريق الفوترة.

المبحث الثاني: عرض الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة

المطلب الأول:القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة في نهاية الفترة المالية بإعداد وعرض مجموعة من القوائم المالية وهذا بالاستناد إلى ما جاء به النظام المحاسبي المالي SCF.

والقوائم المالية التي تعدها مؤسسة مطاحن الحضنة هي:

- ✓ الميزانية.
- ✓ جدول حساب النتائج.
- ✓ جدول تدفقات الخزينة.
- ✓ جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.
- ✓ الملحق.

يتبين من خلال المجموعة الكاملة للقوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة أن هذه المؤسسة قد امتثلت لمتطلبات النظام المحاسبي المالي SCF والتزمت فقط بتلك القوائم الواردة في المعيار المحاسبي الدولي الأول رقم (1) "عرض القوائم المالية"، بناءا على تقرير محافظ الحسابات المسلم لنا من طرف المؤسسة.

1 – عرض ميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة

تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم للمؤسسة فيما يلي عرض لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2012-2014):

1- جدول يبين ميزانية (جانب) الأصول لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2012-2014).

الجدول رقم (3-1): جانب الأصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2012-2014) **الوحدة: دج**

العناصر	2012	2013	2014
أصول غير جارية			
تثبيتات معنوية	69.392,09	46.261,39	23.130,70
تثبيتات عينية	1.231.010.171,59	1.212.026.257,90	1.249.237.748,03
الأراضي	255.898.153,36	255.898.153,36	255.898.153,36
المباني	952.575.567,74	934.077.675,15	915.641.126,56
المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	17.957.806,28	14.968.096,60	22.858.585,47
تثبيتات عينية أخرى	4.578.644,21	7.082.332,79	54.839.882,55
تثبيتات في شكل امتيازات			
التثبيتات الجاري انجازها			481.992.211,17
تثبيتات مالية	18.800,00	18.800,00	18.800,00
سندات الفروع المنتسبة			
المساهمات والديون الدائنة الأخرى			
السندات المثبتة الأخرى			
القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى	18.800,00	18.800,00	18.800,00
الضرائب المؤجلة على الأصول	10.497.385,17	10.741.976,43	11.880.809.56
مجموع الأصول غير الجارية	1.241.595.748,85	1.222.833.295,72	1.743.152.699,46
أصول جارية			
منتجات قيد التنفيذ	178.514.391,22	80.194.647,80	169.259.857,95
المواد الأولية واللوازم	129.041.497,63	21.276.827,23	118.885.219,44
التموينات الأخرى	44.599.117,83	42.519.129,76	46.681.865,05
المخزونات من المنتجات	4.873.775,76	16.398.690,81	3.692.773,46
مخزونات أخرى			
ديون واستخدامات مماثلة	441.296.671,44	45.838.009,99	56.374.478,05
ديون على الضرائب الزراعية			
ديون ضمن المجموعة	394.694.700,39		
الزبائن	14.979.931,86	9.228.457,63	21.051.573,30
مدينون آخرون	6.420.344,53	18.015.840,14	9.778.716,59
ضرائب وما يماثلها	25.201.694,66	18.593.712,22	25.544.188,16
ديون أخرى واستخدامات مماثلة			
الموجودات وما يماثلها	819.251.997,95	1.044.417.998,87	679.006.015,59
التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى		443.000.000,00	
الخزينة	819.251.997,95	601.417.998,87	679.006.015,59
مجموع الأصول الجارية	1.439.063.060,61	1.170.450.656,66	904.640.351,59
مجموع الأصول	2.680.658.809,46	2.393.283.952,38	2.647.793.051.05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة (2012-2014)

جدول يبين ميزانية (جانب) الخصوم لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2012-2014).

الجدول رقم (3-2): جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2012-2014) الوحدة: دج

البيان	2012	2013	2014
الأموال الخاصة			
رأس مال صادر	1.449.460.000,00	1.449.460.000,00	1.449.460.000,00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات	190.237.647,23	190.237.647,23	127.332.048,84
فارق إعادة التقييم			
النتيجة الصافية	77.329.412,63	114.026.511,20	112.022.925,11
تسوية نتيجة تغيير الطريقة/ تصحيح الأخطاء	-30.096.507,06	-30.096.507,06	
أموال خاصة أخرى	-224.165.015,16	-146.835.602,53	
مجموع الأموال الخاصة	1.462.765.537,64	1.576.792.048,84	1.688.814.973,95
الخصوم غير الجارية			
إعانات التجهيز			
سندات الخزينة			
اقتراضات أخرى وديون مماثلة			217.633.433,97
الديون المرتبطة بالمساهمات			
ديون أخرى غير جارية			
منتوجات أخرى وأعباء مؤجلة			
المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة	50.343.058,92	41.167.491,10	45.181.093,08
المؤونات للأعباء- (الضرائب/ تجديد التثبيتات			
الجاري إنجازها			
المؤونات الأخرى للأعباء			
المؤونات والمنتوجات			
الضرائب المؤجلة على الخصوم	1.321.747,30	1.543.951,19	190.605,63
مجموع الخصوم غير الجارية	51.664.806,22	42.711.442,29	263.005.078,68
الخصوم الجارية			
سندات الخزينة			
ديون على الضرائب الزراعية			
ديون ضمن المجموعة	1.064.920.078,07	670.810.961,25	640.000.000,00
موردو المواد الأولية	1.293.426,84	3.793.340,81	1.236.951.66
موردون آخرون والحسابات الملحقة	49.536.948,95	47.265.117,47	46,.7.399.113
الضرائب	21.856.925,00	31.317.610,00	33.315.421,24
ديون أخرى جارية	28.521.086,74	20.593.431,72	14.021.512,06
خزينة الخصوم			
مجموع الخصوم الجارية	1.166.228.465,60	773.780.461,25	695.972.998,42
المجموع العام للخصوم	2.680.658.809,46	2.393.283.952,38	2.647.793.051,05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة (2012-2014).

حسب الميزانية المفصح عنها فإن المؤسسة تلتزم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الذي نص عليه النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وبالرجوع إلى التقرير المسلم من طرف المؤسسة المعد من قبل محافظ الحسابات حسب ماهو موضح في الملاحق.

2 – عرض جدول حساب النتيجة لمؤسسة مطاحن الحضنة

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة بإعداد جدول حساب النتيجة في نهاية الفترة حسب الطبيعة ولا تقوم بإعداده حسب الوظيفة مع أن هذا الأخير يقدم معلومات أكثر مصداقية عن المؤسسة.

الجدول رقم (3–3): جدول حساب النتيجة لمؤسسة مطاحن الحضنة (حسب الطبيعة) للفترة (2012–2014)

الوحدة: دج

البيان	2012	2013	2014
رقم الأعمال	1.568.732.126,16	1.566.238.417,88	1.756.578.029,90
مبيعات من البضائع	934.500,00	1.236.697,10	1.174.134,50
مبيعات من المنتجات التامة	1.560.696.082,40	1.559.772.678,85	1.750.793.163,41
مبيعات المنتجات الأخرى	352.570,66	395.327,34	556.542,39
خدمات أخرى	6.748.973,09	4.833.714,59	4.0540189,60
تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ	-2.278.390,87	11.528.743,87	-12.705.917,36
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال	1.116.976,18	853.407,71	617.454,55
1-إنتاج الفترة	1.567.570.711,46	1.578.620.569,46	1.744.489.567,09
مشتريات مستهلكة	-1.271.898.532,81	-1.295.054.886,21	-1.410.759.309,15
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-17.837.495,90	-28.825.312,67	-34.051.875,38
2-استهلاك الفترة	-1.289.736.028,71	-1.323.880.198,88	-1.444.811.184,53
3- القيمة المضافة للاستغلال	277.834.682,75	254.740.370,58	299.678.382,56
أعباء المستخدمين	-160.594.431,65	-133.087.981,54	-138.184.316,03
ضرائب ورسوم، والمدفوعات المشابهة	-4.873.040,65	-5.544.148,06	-5.246.167,00
4- الفائض الإجمالي للاستغلال	112.367.210,45	116.108.240,98	156.247.899,53
المنتجات العملياتية الأخرى	30.400.186,84	28.465.316,53	18.146.369,55
الأعباء العملياتية	-17.148.391,98	-1.018.136,91	-1.662.862,67
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	-29.229.064,22	-24.921.901,08	-31.995.558,99
مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات	-34.700.364,75	-333.168.913,77	-355.181.909,74
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	341.125.814,49	347.622.705,92	334.054.083,80
5- النتيجة التشغيلية	90.515.390,83	133.087.311,67	139.608.021,48

نواتج مالية	4.810.800,00	9.143.494,16	1.288.947,94
أعباء مالية			
6- النتيجة المالية	4.810.800,00	9.143.494,16	1.288.947,94
7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)	95.326.190,83	142.230.805,83	140.896.969,42
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-19.735.863,00	-28.226.682,00	-31.366.223,00
الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية	1.739.084,80	22.387,37	2.492.178,69
مجموع نواتج النشاطات العادية	1.943.907.512,79	1.963.852.086,07	2.097.978.968,38
مجموع أعباء النشاطات العادية	-1.866.578.100,16	-1.849.825.574,87	-1.985.956.043,27
8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية	77.329.412,63	114.026.511,20	112.022.925,11
العناصر الغير العادية (نواتج)(للتوضيح)			
العناصر الغير العادية (أعباء) (للتوضيح)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للفترة	77.329.412,63	114.026.511,20	112.022.925,11
الحصة من النتائج الصافية للشركات موضح المعادلة (1)			
11- النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة(1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة (2012-2014).

حسب تقرير محافظ الحسابات فإن المؤسسة لا تقوم بإعداد حساب النتيجة حسب الوظيفة لأن النظام المحاسبي المالي ينص على إلزامية إعداده حسب الطبيعة ويمكنها إعداد حساب النتيجة حسب الوظيفة في ملحق الكشوف المالية، وحسب اطلاعنا على تقرير محافظ الحسابات فانه لم يتطرق إليه في تقريريه لسنة 2012-2013.

وهو ما سيسمح للمتعاملين مع المؤسسة من تقدير ربحيتها ويزيد من ثقة المستخدمين لهاته القوائم بصفة عامة ولإدارة المؤسسة بصفة خاصة.

3 – عرض جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) لمؤسسة مطاحن الحضنة:

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة بإعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة فقط ولا تقوم بإعداده حسب الطريقة الغير مباشر كما نص عليه النظام المحاسبي المالي. إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين الضرائب ...) قصد الحصول على صافي تدفق للخزينة.

فيما يلي عرض لجدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة2014/2012:

الجدول رقم (3-4): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2012-2014)دج

البيان	2012	2013	2014
تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة العملياتية			
بلات المقبوضة من عند الزبائن	.609.516.043,62	.588.845.693,87	.741.109.204,66
لمدفوعة للموردين والمستخدمين	1.431.138.004,92	1.334.700.741,42	2.003.272.213,61
والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة	-80.740,89	-1.215.503,44	-4.671.593,88
ب على النتائج المدفوعة	-56.559.680,50	-37.723.357,00	-45.696.830,00
ب أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية			
ب أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية			
تنوى			47.450.900,00
اكتتاب **DAT**		-443.000.000,00	
إرجاع **DAT**	428.836.400,00		444.160.053,15
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة عملياتية (**A**)	**550.574.017,31**	**-227.793.907,99**	**179.079.520,32**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المادية أو المعنوية		-8.818.018,03	-158.371.432,95
التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات المادية أو المعنوية			
المسحوبات عن اقتناء التثبيتات المالية			
تحصيلات عن التنازل للتثبيتات المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن توظيفات مالية			7.176.600,00
الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمار (**B**)		-8.818.018,03	-151.194.832,95
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم			
استرجاع مسحوبات مجمع الرياض سطيف			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			67.749.133,35
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (**C**)			67.749.133,35
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة للفترة (**A+B+C**)	550.574.017,31	**-236.611.926,02**	**95.633.820,72**
أموال الخزينة ومعادلاتها عن افتتاح السنة المالية	265.282.681,53	817.982.768,62	581.370.842,60

أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	817.982.768,62	581.370.842,60	677.004.663,32
تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة	552.700.087,09	**-236.611.926,02**	**95.633.820,72**
مقاربة مع النتيجة المحاسبية	630.029.499,72	**-122.585.414,82**	**207.656.745,83**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة (2012-2014).

ومنه فان هذه القائمة المالية ستمكن المستثمرين الحاليين والمرتقبين من اتخاذ قراراتهم بشكل ملائم، وهو ما يسمح بجعل بيئة الأعمال أكثر شفافية وملاءمة لمختلف الأطراف ذات العلاقة.

4- عرض جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة لمؤسسة مطاحن الحضنة

يشكل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال السنة المالية.

الجدول رقم (3-5): جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2012-2014).

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر -N 2		**1.449.460.000,00**				**13.305.537,00**
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة الدورة		114.026.511,20				
الرصيد في 31 ديسمبر -N 1		**1.563.486.511.20**				**13.305.537,64**
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة		-13.750.658,19				

زيادة رأس المال صافي نتيجة الدورة		112.022.925,11				
الرصيد في 31 ديسمبر N		**1.675.509.436,31**				**13.305.537,64**

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة (2012-2014).

يبين الجدول السابق تغيرات مختلف عناصر رؤوس الأموال الخاصة للدورتين المتتاليتين، استنادا لتقرير محافظ الحسابات فان هناك زيادة ب مبلغ 109.817.521,84ناتج عن تخصيص نتيجة دورة 2011 وهو ما سوف يقدم معلومة مالية هامة لمستخدمي القوائم المالية للحكم على تطور الوضعية المالية للمؤسسة ، ومنه فإن هذه المعلومة تؤدي إلى تحسن الاستقلالية المالية للمؤسسة.

أما مقارنة تغيرات رؤوس الأموال الخاصة لسنة 2013 بدلالة 2012 فإن رأس المال لم يتغير لكن الترحيل من جديد تغير بالزيادة 77.329.412,63 والناتجة من تخصيص نتيجة 2012، وأن النتيجة قد ارتفعت ايجابا بمبلغ 36.697.098,57 لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012، وهذه المعلومات ستحسن من القدرة التفاوضية للمؤسسة، وهذا ما يؤدي إلى تحسن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة وبالتالي يمكن للمؤسسة التعامل مع الآخرين من مركز قوة.

5- ملحق الكشوف المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة:

يعد الملحق وثيقة تلخيص، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وجدول حساب النتيجة ويتمم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.

فيما يلي بعض الجداول التي وردت كملحق للكشوف المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة:

5-1- تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية:

تضمن ملحق الكشوف المالية تغير التثبيتات والأصول المالية حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–6) يبن تطور التثبيتات وأصول مالية غير جارية لمؤسسة مطاحن الحضنة. الوحدة: دج

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية					
أراضي		255.898.153,36			255.898.153,36
مباني		1.436.261.021,47	15.339.247,08		1.451.600.268,55
تثبيتا ت تقنية		1.099.136.199,70	11.845.652,68		1.110.981.852,38
تثبيتات مادية أخرى		120.407.794,55	57.338.265,75	121.505,60	177.624.554,60
المساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية		18.800,00			18.800,00
المجموع		**2.911.721.969,08**	**84.523.165,51**	**121.505,60**	**2.996.123.628,99**

المصدر: ملحق القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

حسب ملحق القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات لسنوات الدراسة فإن المؤسسة تفصح عن أصولها الغير جارية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

5–2– حالة الإهتلاكات لتثبيتات المؤسسة:

يوضح ملحق القوائم المالية حالة تغير إهتلاكات تثبيتات المؤسسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–7) يبن جدول الإهتلاكات لمؤسسة مطاحن الحضنة. الوحدة: دج

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية		69.392,10	23.130,69		92.522,79
أراضي					
مباني		517.401.087,80	18.558.054,10		535.959.141,90
تثبيتات تقنية		1.084.168.103,10	3.955.163,81		1.088.123.266,91
تثبيتات مادية أخرى		113.325.461,76	9.459.210,39		122.784.672,15
المجموع		**1.714.964.044,76**	**31.995.558,99**		**1.746.959.603,75**

المصدر: ملحق القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة

يتضمن ملحق الكشوف المالي حالة تغير هذه العناصر للفترة بالتطابق مع النظام المحاسبي المالي، حيث يقدم هذا الجدول نشاط الاستثماري للمؤسسة والتنازل على التثبيتات وبالتالي معلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التثبيتات المتنازل عنها وطريقة حساب الإهتلاكات.

5-3- الأصول الجارية (المخزونات، الحقوق والنقديات):

يوضح ملحق القوائم المالية الأصول الجارية للمؤسسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8) يوضح الأصول الجارية لمؤسسة مطاحن الحضنة. الوحدة: دج

رقم الحساب	بيان الحساب	المبلغ في 2013/12/31	المبلغ في 2012/12/31	التغيرات
3	المخزونات	83.802.737,56	180.759.105,31	-96.956.367,75
4	الحقوق والحسابات المرتبطة	375.398.834,00	777.499.095,45	-402.100.261,45
5	النقديات وما شابهها	1.044.417.998,87	819.251.997,95	225.166.000,92
	المبلغ الإجمالي	1.503.619.570,43	1.777.510.198,71	-273.890.628,28
	المؤونات	333.168.913,77	338.447.138,10	-5.278.224,33
	المبلغ الصافي	1.170.450.656,66	1.439.063.060,61	-268.612.403,95

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2013.

-المخزونات: يبين تقرير محافظ الحسابات أن هناك ثلاثة أنواع من المخزونات هي مخزونات ميتة، (منها المباعة وغير المباعة)، ومخزونات بطيئة الحركة لم تخصص لها مؤونات حسب التوجيهات من قبل المؤسسة الأم، ومخزونات مهملة، ومنه فإن هناك تطابق مع النظام المحاسبي المالي الذي ينص على تمييز أنواع المخزونات فيما بينها ولكن المؤسسة لم تكون مؤونات كافية لهذه الأنواع من المخزونات، وهو ما يتعارض مع النظام المحاسبي المالي.

-الزبائن والحسابات المماثلة: يبين ملحق القوائم المالية حسابات الزبائن مصنفة إلى زبائن وزبائن مشكوك فيهم وزبائن مشكوك فيهم (شيكات غير محصلة)، وهو التصنيف المطلوب من قبل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

ويبين كذلك هذا الملحق وضعية الديون المشكوك فيها وعملية متابعة تحصيل الشيكات غير المحصلة من طرف المؤسسة، بالإضافة إلى الحسابات المدينة الأخرى كالتسبيقات للمستخدمين والموردين.

–النقديات: تضبط مختلف عناصر النقديات بحالة التقارب المنصوص عليها في القوانين الداخلية للمؤسسة ونصوص النظام المحاسبي المالي.

5–4– القروض والديون المالية، الضرائب المؤجلة، ديون جارية أخرى ومؤونات الخصوم الغير جارية:

يوضح ملحق القوائم المالية القروض والديون المالية والضرائب المؤجلة وديون جارية أخرى ومؤونات الخصوم الغير جارية لمؤسسة مطاحن الحضنة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3–9) يبين القروض والديون المالية، الضرائب المؤجلة، ديون جارية أخرى ومؤونات الخصوم الغير جارية لمؤسسة مطاحن الحضنة. الوحدة: دج

رقم الحساب	بيان الحساب	المبلغ في 2013/12/31	المبلغ في 2012/12/31	التغيرات
13	الضرائب المؤجلة	1.543.951,19	1.321.747,30	222.203,89
15	مؤونات ونواتج مقيدة سلفا	41.167.491,10	50.343.058,92	-9.175.567,82
	المبلغ الصافي	42.711.442,29	51.664.806,22	-8.953.363,93

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2013.

يبين هذا الملحق الضرائب المؤجلة للخصوم والتي عرفت زيادة ب 222.203,89 دج لسنة 2013 مقارنة بسنة 2012، والمؤونات والنواتج المؤجلة المخصصة لـتقاعد المستخدمين. وتسمح هذه المعلومات للمستخدمين من إدارة الضريبة والعاملين من تقدير المخصصات المتعلقة بهما، وهذا يتطابق تماما مع النظام المحاسبي المالي.

5–5– الخصوم الجارية (موردون، ضرائب، ديون أخرى، وخزينة الخصوم):

يبين ملحق القوائم المالية الخصوم الجارية لمؤسسة مطاحن الحضنة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3–10) يبين الخصوم الجارية لمؤسسة مطاحن الحضنة. الوحدة: دج

بيان الحساب	المبلغ في 2013/12/31	المبلغ في 2012/12/31	التغيرات
الموردون والحسابات الدائنة	51.058.458,28	50.830.375,79	228.082,49
الضرائب	31.317.610,00	21.956.925,00	9.360.685,00
ديون أخرى	691.404.392,97	1.093.441.164,81	-402.036.771,84
المبلغ الصافي	**773.780.461,25**	**1.166.228.465,60**	**-392.448.004,35**

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2013.

يتضمن هذا الجدول الديون الموردون والحسابات المماثلة، الضرائب وديون أخرى وفق التفصيل التالي:

- **الموردون والحسابات المماثلة:** يضم هذا البند كلا من موردو المخزونات والخدمات، وموردو التثبيتات وموردو الفواتير لم تصل بعد حيث أن أغلب الديون تعود لسنة 2013 وباقي الديون تعود لسنوات ماضية والتي يجب تسويتها.
- **الضرائب:** يتضمن هذا البند تفاصيل الضرائب على الأرباح الشركات بمبلغ 28.226.682,00دج، والرسم على القيمة المضافة الواجبة التسديد والرسم على النشاط المهني ورسم التطهير لسنة 2013 والتي يجب أن تسدد في ديسمبر 2013 هي متطابقة مع G50.
- **ديون أخرى:** يتضمن هذا البند تسبيقات مستلمة من الزبائن، المستخدمون، هيئات اجتماعية والضريبة على الدخل الإجمالي وديون مابين المجموعات والتي عرفت انخفاضا ب 402.036.771,84دج. هذه المعلومات تفيد مختلف الفئات المستخدمة للقوائم المالية وعلى رأسهم الدائنون والمستخدمون والهيئات الحكومية بصفة خاصة، بمعنى أن المؤسسة تهتم بإظهار مختلف أصناف الديون التي لها تأثير على المركز المالي للمؤسسة في نضر الفاعلين في بيئة المؤسسة مما يعزز الشفافية لدى مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الثاني: مدى تطبيق مؤسسة مطاحن الحضنة لنصوص النظام المحاسبي المالي

في ظل الاتجاه المتنامي لعولمة معايير المحاسبة الدولية ،تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات الحادثة، من خلال إجراء إصلاحات جذرية على النظام المحاسبي المعتمد منذ 1975، بجعله نظاما مرنا يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة و التغيرات الحادثة و يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر و متطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس و قواعد معايير المحاسبة الدولية.

يجب على كل مؤسسة تطبق النظام المحاسبي المالي في الجزائر أن تصرح بالتزامها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير النظام المحاسبي المالي وفي حالة مخالفتها لأحد المعايير أن تشير إلى هذه المخالف وتوضح مدى تأثيرها على إمكانية مقارنة معلومات سنتين متتاليتين واثر ذلك على قرار مستخدميها.

فيما يلي جدول يبين مدى امتثال مؤسسة مطاحن الحضنة لما جاء به النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية:

جدول رقم (3–11) يبين مدى تطبيق مؤسسة مطاحن الحضنة لنصوص النظام المحاسبي المالي.

الرقم	ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي SCFوالمعايير المحاسبية الدولية	ماهو موجود في مؤسسة مطاحن الحضنة	الملاحظة	التطابق مع SCF
01	**إعداد القوائم المالية حسب SCF.** ينص النظام المحاسبي المالي على إعداد القوائم المالية التالي: – الميزانية. – جدول حساب النتيجة. – جدول تدفقات الخزينة. – جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة. – ملحق.	**إعداد القوائم المالية حسب مؤسسة مطاحن الحضنة.** تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة بإعداد القوائم المالية التالية: – الميزانية. – جدول حساب النتيجة. – جدول تدفقات الخزينة. – جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة. – ملحق.	تستثني مؤسسة مطاحن الحضنة إعداد: – جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة. – جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة. وهذا لا يؤثر على مصداقية القوائم المالية.	**–متطابقة.**
02	**القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية حسب SCF:** مدى المطابقة أو عدم المطابقة مع النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.	**القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية في مؤسسة مطاحن الحضنة:** التطابق مع النظام المحاسبي المالي باستثناء مشتريات المعدات التي لا تتجاوز **30.000دج** فقد نص النظام المحاسبي المالي على إدراجها ضمن الأعباء إلا أن المؤسسة تصنفها ضمن الاستثمارات.	بسبب كثرة مقتنيات المؤسسة من هاته المعدات فقد منحها النظام المحاسبي المالي الخيار لاعتبارها أعباء أم استثمارات.	**متطابقة.**

03	طرق التقييم المطبقة على مختلف عناصر القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي: -تقييم إهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية. -تقييم سندات المساهمة المناسبة لامتلاك مالا يقل عن 20% رأس المال . -في مجال تقييم ومتابعة المخزونات. -تقييم المخرجات. -تقييم الأصول تقيم الأصول المقتناة من طرف المؤسسة بتكلفة الشراء التي تتكون من ثمن الشراء والمصاريف المرتبطة بعملية الشراء إلى غاية وضع الأصل في المكان والحالة التي يجب أن يكون صالحا للاستعمال.	طرق التقييم المطبقة على مختلف عناصر القوائم المالية التي تنتهجها مؤسسة مطاحن الحضنة: -تطبق مؤسسة مطاحن الحضنة طريقة الاهتلاك الخطي في تقييم التثبيتات. -تطبق المؤسسة الطريقة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي تماما حسب تقرير محافظ الحسابات. -تتبع مؤسسة مطاحن الحضنة في مجال تقييم ومتابعة المخزونات وفق طريقة الجرد الدائم. -تطبق مؤسسة مطاحن الحضنة طريقة التكلفة الوسطية المرجحة CMP في تقييم المخرجات. وفي نهاية كل دورة مالية تعاين المؤسسة تدني قيمة المخزونات وخسائر القيمة حسب النظام المحاسبي المالي. -تطبق مؤسسة مطاحن الحضنة عند الحيازة على الأصول الطريقة التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي حسب ملحق القوائم المالية وهو ما يؤكده تقرير محافظ الحسابات.		**-متطابق.** **-متطابق.** **-متطابق.** **-متطابق.** **-متطابق.**
04	-في مجال تقييم الأصول والخصوم، في حالة مخالفة التقييم بالتكلفة التاريخية. يجب توضيح في ملحق القوائم المالية تأثير تطبيق الطرق الأخرى على مقارنة القوائم المالية وآثار ذلك التغيير.	-تطبق مؤسسة مطاحن الحضنة في تقييم المنتجات الزراعية في نهاية السنة القيمة العادلة.	وهو ما يعطي مصداقية أكثر لحسابات هذه المنتجات.	**-متطابق.**

05	مبلغ الالتزامات الملتزم بها يجب الإشارة إليها في ملحق الكشوف المالية بالتفصيل.	حسب تقرير محافظ الحسابات لسنوات 2013/2012 فان المؤسسة تفصح عن الالتزامات والديون غير الجارية والجارية حسب نصوص النظام المحاسبي المالي		**-متطابق.**
06	-مكملات الإعلام المحاسبي لفهم أفضل للقوائم المالية الأساسية يجب الإشارة لها في ملحق الكشوف المالية من أجل فهم أفضل لمستخدمي القوائم المالية عموما.	-توجد في ملحق القوائم المالية المسلمة لنا من قبل إدارة المؤسسة أن كل نقطة أو ملاحظة في الميزانية وحساب النتيجة وجدول تدفقات الخزينة أنها موضحة بالتفصيل كما ينص النظام المحاسبي المالي.	يتضمن تقرير محافظ الحسابات النقاط التوضيحية التي توجد في القوائم المالية.	**-متطابقة.**
07	-فيما يخص أعضاء أجهزة الإدارة والقيادة يجب تبيين المبلغ الإجمالي المخصص لكل فئة منهم فيما يخص الأجر والعلاوات والمكافآت.	-يتضمن ملحق القوائم المالية وتقرير محافظ الحسابات هذه المعلومة.		**-متطابقة.**
08	-مبالغ الالتزامات المخصصة لمعاشات التقاعد لفائدة مستخدمي المؤسسة	تتضمن ملاحق القوائم المالية هذه المعلومة وكذلك تقرير محافظ الحسابات.		**-متطابقة.**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، القوائم المالية للمؤسسة وتقرير محافظ الحسابات.

المطلب الثالث: إفصاحات أخرى حسب التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة

1. الرأي العام لمحافظ الحسابات السيد جرمون أحمد في التقرير السنوي لسنة 2012:

يعطي محافظ الحسابات بعد اطلاعه على حسابات المؤسسة لسنتي 2012 و 2013 في تقريره المنجز حسب متطلبات المهنة أن حساباتها صادقة وموثوقة، وأن المؤسسة تلتزم بمتطلبات النظام المحاسبي المالي في مجال الإفصاح المحاسبي الموجه لإدارة المؤسسة والمستخدمين بصفة عامة.

2. تقرير خاص حول الاتفاقيات المبرمة:

من خلال المقال رقم 628 المؤرخ في 75/01/26 والمتضمن قانون التجارة، المتمم والمعدل من قبل المرسوم الدستوري رقم 93/08 المؤرخ يوم 93/04/25 كل الاتفاقيات بين المؤسسة وأي مسؤول يجب اعتمادها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة بعد تقرير المقدم من محافظ الحسابات، وبالمثل كل اتفاقية بين المؤسسة ومؤسسة أخرى في حالة وجود عضو مجلس إدارة في مؤسسة أخرى. لكن في إشارة لمحافظ الحسابات في نقطة من تقرير يذكر بأنه لا يعلم بوجود هذه الاتفاقيات المحددة في هذا القانون المذكور أعلاه.

3. تقرير خاص بأفضل خمسة(05) رواتب لنشاط 2012:

يبين هذا الجدول قائمة الخمسة مسؤولين الذين يتقاضون أعلى الرواتب في مؤسسة مطاحن الحضنة وهو يبين العلاقة بين الأجر والمسؤولية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–12) يبين أفضل خمسة رواتب لنشاط 2012 لمؤسسة مطاحن الحضنة. الوحدة: دج

الرقم	الاسم واللقب	المهنة	الكشف الخام السنوي	الكشف الصافي السنوي
01	غلاب عبد الكريم	المدير العام	2.893.478,00	1.854.390,00
02	بكري محمد الطاهر	رئيس المطحنة	997.568,70	691.170.88
03	بوزرورة عبد الله	رئيس قسم الاستغلال	1.050.028,67	681.824,43
04	بكري حسين	رئيس القسم التجاري	992.892,83	665.961,97
05	صفار محمد عبد الكريم	مسؤول مشروع التنمية والتطوير رقم 01	949.557,28	723.544,83
المجموع			6.883.525,48	4.616.892,11

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2012.

حسب التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة أنها تفصح في تقريرها عن أعلى الرواتب في المؤسسة وهذا ما يقدم معلومة لمستخدم القوائم المالية

4. تقرير خاص بالعلاوات الخاصة الممنوحة للمدير العام:

يبين هذا التقرير العلاوات الممنوحة للرئيس المدير العام للمؤسسة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–13) يبين العلاوات الخاصة الممنوحة للمدير العام لمؤسسة مطاحن الحضنة. الوحدة: دج

الرقم	الاسم واللقب	المهنة	الهاتف	الوقود	ملاحظة
01	غلاب عبد الكريم	المدير العام	120.000,00	82.800,00	حسب عقد G.S.P

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2013.

يبين هذا التقرير العلاوات الممنوحة لمدير مؤسسة مطاحن الحضنة، حيث نجد من خلال الجدول المبين أعلاه أن المؤسسة تفصح عن الامتيازات الممنوحة للمدير العام.

5. حالة مكافأة حضور أعضاء مجلس الإدارة الثمانية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

الجدول رقم (3–14) يبين حالة مكافأة حضور أعضاء مجلس الإدارة الثمانية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

الوحدة: دج

الاسم واللقب	عدد	المبلغ الخام	IRG	المبلغ الصافي
غلاب عبد الكريم	7	70.000,00	7.000,00	63.000,00
يحي عبد القادر	5	50.000,00	5.000,00	45.000,00
منصور بوعلام	3	30.000,00	3.000,00	27.000,00
عمرون العياشي	6	60.000,00	6.000,00	54.000,00
مسعودي مسعود	4	40.000,00	4.000,00	36.000,00
زروقي أحمد	4	40.000,00	4.000,00	36.000,00
بن خليل علي	6	60.000,00	6.000,00	54.000,00
شتيح عمار	6	60.000,00	6.000,00	54.000,00
المجموع		**410.000,00**	**41.000,00**	**369.000,00**

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2013.

يبين الجدول أعلاه العلاوات والمكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والتي تقابل مسؤولياتهم الكبيرة في تسيير المؤسسة، ويعتبر هذا الإفصاح ذو دلالة كبيرة لدى مستخدمي القوائم المالية وبالخصوص الوصاية ومصالح الرقابة التي تتبعها هذه المؤسسة.

6. تقرير خاص بتطور النتيجة لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2009-2013:

لقد عرفت نتيجة المؤسسة ارتفاعا متواصلا كاتجاه عام للخمس سنوات من 2009-2013، رغم الانخفاض المحسوس في سنة 2012، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15) يبين تطور النتيجة لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2009-2013. الوحدة: دج

النشاط	النتيجة الصافية دج	رأس المال دج	عدد الأسهم	نتيجة السهم دج
2009	42.442.317,83	1.449.460.000,00	144.946	292,79
2010	49.589.253,07	1.449.460.000,00	144.946	342,09
2011	113.731.954,42	1.449.460.000,00	144.946	784,57
2012	77.329.412,63	1.449.460.000,00	144.946	533,50
2013	114.026.511,20	1.449.460.000,00	144.946	786,68

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2013.

يبين هذا الجدول المبلغ المطلق ونتيجة السهم الواحد والتي تظهر أنها في ارتفاع كاتجاه عام، بنسبة 168.66% وذلك بمقارنة نتيجة 2013 بدلالة 2009. وتعتبر هذه المعلومة ذات دلالة هامة لمستخدمي القوائم المالية.

والمنحنى البياني التالي يوضح تطور النتيجة لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2009-2013:

الشكل رقم (3-2) منحنى بياني يوضح تطور النتيجة لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2009-2013.

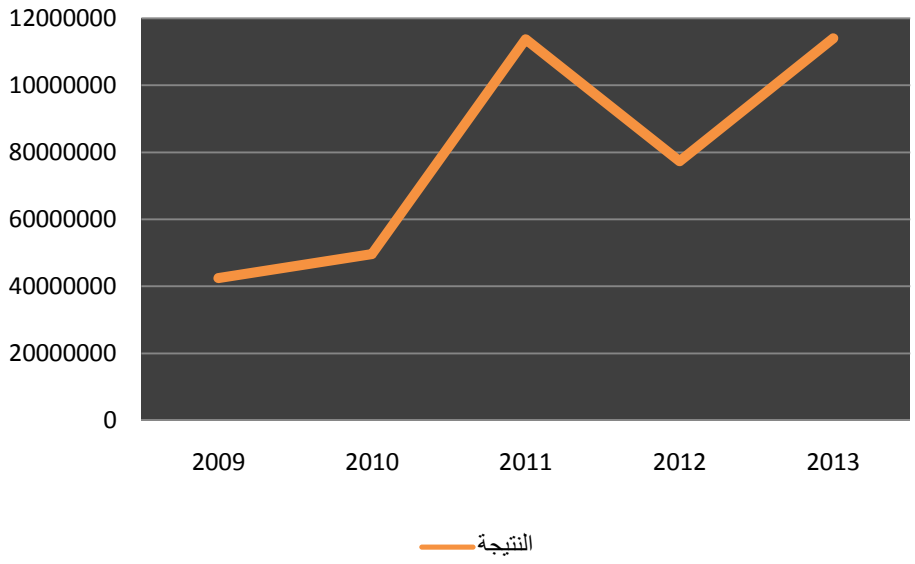

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2013.

7. تقرير خاص في حالة المخاطر المتعلقة باستمرارية النشاط

حسب تقرير محافظ الحسابات لسنة 2013 أنه لا توجد أية مخاطر من أية طبيعة تستدعي توقف النشاط واستمرارية المؤسسة.

8. تقرير خاص بإجراءات الرقابة الداخلية

حسب تقرير محافظ الحسابات ووثائق المؤسسة أنه عدة مهام للرقابة الداخلية أجريت على مختلف هياكلها وأن الميزانية قد تم إعدادها لسنة 2013 اعتماداً على التقرير السنوي لهذه الرقابة ويوصي محافظ الحسابات بالمتابعة المستمرة لعملها.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل دراسة القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2012-2014، باعتبارها إحدى المؤسسات البارزة في ولاية المسيلة، تقوم بتطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية وتعتمده كأساس لإعداد وعرض قوائمها المالية، وقد تم التركيز على دراسة مستوى الإفصاح المحاسبي في عرض القوائم المالية وإيضاحاتها، بالإضافة إلى التقرير السنوي لمحافظ الحسابات.

الخاتـــمة عامـــــــــــة:

ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بموضوع الإفصاح المحاسبي، الذي يعتمده العديد من الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ما أدى إلى بروز الدعوة لمجموعة موحدة من المعايير المحاسبية والتي تجسدت على أرض الواقع، حيث بادرت العديد من البلدان وبشكل متزايد إلى اعتمادها بشكل مباشر أو التوفيق بين معاييرها ومعايير المحاسبة الدولية.

إن وجود معايير محاسبية عالية الجودة وموحدة تعزز ثقة مستخدمي القوائم في المعلومة المالية، فضلا عن مساعدتهم في إجراء مقارنات بين القوائم المالية ما يساهم في ترشيد القرارات المتخذة بناء عليها، ولا يتحقق هذا إلا بضرورة تطبيقها في مختلف البلدان واعتمادها من قِبل المؤسسات قصد تحقيق الغرض من إصدارها.

يقوم مبدأ الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة التي يحتاج إليها المستثمرون لاختيار البدائل الرشيدة، فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق نشر البيانات الملائمة والكافية وفي الوقت المناسب، وضمان تماثلها لمختلف الفئات حتى لا تستغل المعلومات لمصلحة فئة على حساب فئات أخرى.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور "حول دور الإفصاح المحاسبي في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر"، وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول الإفصاح المحاسبي، في الفصل الثاني تناولنا بيئة الأعمال في ظل الإفصاح المحاسبي، أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة الميدانية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

وأخيرا ومن خلال هذه الدراسة، سيتم عرض مختلف النتائج والمقترحات التي تم التوصل إليها، والتي سيتم ذكرها في النقاط التالية:

أولا: نتائج الدراسة

لقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة موضوع " دور الإفصاح المحاسبي في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة-" نعرضها فيما يلي:

1. نتائج البحث المتعلقة بالجانب النظري من الدراسة:

- يعتبر الإفصاح المحاسبي وسيلة مهمة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من حيث المعلومات المالية التي تمكنهم من تقييم الأداء الفعلي للمؤسسة وأداء إدارة المؤسسة ذاتها.

- أن المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها في القوائم المالية، يجب أن تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومة المالية حتى ترقى إلى المستوى المطلوب لمستخدمي القوائم المالية.
- المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة المالية في الجزائر بالصيغة التي يجب عرضها كما يجب تسهل على المستعمل لها فهمها.
- هناك علاقة ارتباط قوي بين بيئة الأعمال والإفصاح المحاسبي حيث يؤثر هذا الأخير على بيئة الأعمال بالإيجاب إذا كانت المعلومات المفصح عنها كافية وملائمة وذات مصداقية، و هو الذي يمكن الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ قرارات رشيدة، ويؤثر عنها بالسلب إذا لم ترقى هذه المعلومات إلى المستوى المطلوب.

2. نتائج البحث المتعلقة بالجانب التطبيقي من الدراسة:

- تطبق مؤسسة مطاحن الحضنة نصوص النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض قوائمها المالية في نهاية كل دورة.
- من خلال الاطلاع على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة نجد أن المؤسسة تبين في قوائمها المالية الحد الأدنى للمعلومات الواجب الإفصاح عنها.
- تفصح المؤسسة عن المعلومات الملائمة و الموثوقة والمفهومة والقابلة للمقارنة في قوائمها المالية.
- تلتزم المؤسسة بمتطلبات النظام المحاسبي المالي تماما حسب تقارير محافظ الحسابات لفترة الدراسة.
- تسلم المؤسسة القوائم المالية لمختلف الباحثين وهذا ما يعزز الشفافية في ميدان تسيير المؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة تلتزم بموضوع حوكمة الشركات.

3. نتائج اختبار الفرضيات:

✓ بالنسب للفرضية الأولى: تعتبر القوائم المالية أساس الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال، محققة لأن نتائج نشاط المؤسسة للسنة المالية محتوى في القوائم المالية التي تنشرها وتوصلها لمختلف الفاعلين الاقتصاديين في بيئة الأعمال التي تنشط فيها هذه المؤسسة وتجعل كل المعلومات المالية شفافة لدى المستثمرين والدائنين والزبائن والعاملين والوصاية والجمهور بصفة عامة وهذا ما تبين لنا من خلال الفصل الأول والأخير من الدراسة.

- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية: تتضمن القوائم المالية التي تنشرها المؤسسات الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية الملائمة للمستعملين، صحيحة لأن القوائم المالية الأساسية وملحق هذه القوائم المالية تتضمن مختلف المعلومات التي لها تأثير على فيئات مستخدمي هذه القوائم المالية وهذا من خلال مقارنة نصوص النظام المحاسبي المالي مع القوائم المالية للمؤسسة وتقرير محافظ الحسابات في الفصل الثالث.
- ✓ بالنسبة للفرضية الثالثة: تعتمد بيئة الأعمال بشكل كبير على جودة الإفصاح المحاسبي، محققة لأن المتعاملين مع المؤسسة يحتاجون دائما للمعلومات المالية التي تتوفر على الخصائص النوعية للمعلومة المالية من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة التي تعود عليهم بالمنفعة المنشودة وهذا ما تبين لنا من خلال الدراسة.

ثانيا: الاقتراحات

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتي نوردها كالآتي :

- ✓ نشر القوائم المالية على الموقع الرسمي للمؤسسة من أجل الاستخدام العام لها.
- ✓ مساعدة أكثر للطلبة الجامعيين في مجال الدراسات الميدانية وذلك لربط الميدان المهني مع الميدان الأكاديمي.
- ✓ إعداد قوائم مالية مرحلية تساعد في التنبؤ بنشاط المؤسسة للفترة المقبلة لما لذلك من أثر على عملية اتخاذ قرارات سليمة لدى المستثمرين.
- ✓ إعداد قوائم مالية قطاعية تبين الأنشطة الرئيسية للمؤسسة في السوق.

ثالثا: آفاق الدراسة

إن دراسة موضوع: "دور الإفصاح المحاسبي في تحسين بيئة الأعمال في الجزائر" يفتح المجال أمام دراسات أخرى ذات العلاقة بالموضوع، والتي يمكن أن تكون إشكاليات بحوث في المستقبل، نقترح منها:

- ✓ أثر الإفصاح الاختياري في تفعيل بيئة المؤسسة .
- ✓ دور الإفصاح المحاسبي في تدنئة مخاطر الاستثمار.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد لطفي أمين السيد، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
2. أحمد لطفي أمين السيد، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2004.
3. الأخرس عاطف ، وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
4. بروكس إيان، وآخرون، ترجمة أسامة محمد بدير قشوع، **بيئة إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013.
5. بني حمدان خالد محمد، إدريس وائل محمد، **الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009.
6. حميدات جمعة، خداش حسام، **محاسب عربي قانوني معتمد: الورقة الثانية–محاسبة–، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، الأردن، طبعة أبريل 2013.
7. حنان رضوان حلوة ، وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2004.
8. خضر احمد علي، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.
9. الزبيدي حمزة محمود ، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2011.
10. السيد سيد عطا الله، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان الأردن، 2009.
11. شاكر منير محمد، وآخرون، **التحليل المالي–مدخل صناعة القرار–**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

12. العامري صالح مهدي ، الغالبي طاهر محسن منصور، **الإدارة والأعمال**، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2008.

13. عطية عبد الرحمان ، "**المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**"، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009.

14. عقل مفلح محمد، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

15. علاوي لخضر ، "**نظام المحاسبة المالية : سير الحسابات وتطبيقاتها**"، الصفحات الزرقاء للنشر و التوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2014.

16. فردريك تشوي، كارول آن فروست، جاري ميك، ترجمة:محمد عصام الدين زايد، **المحاسبة الدولية**،دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004.

17. القاضي حسين ، حمدان مأمون ، **المحاسبة الدولية**، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

18. المطارنة غسان فلاح ، خنفر مؤيد راضي ، "**تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2006.

ثانيا: المذكرات و الأطروحات

1. بوشمال عبد الرؤوف، **التسويق الدولي وتأثيره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

2. بيدا ويد جورج توما، " **الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا**"، دراسة ضمن متطلبات منح شهادة الدكتوراه في المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2012.

3. صبايحي نوال ، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011.

4. الصياد هادي أحمد محمد ، **أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية–دراسة ميدانية لعينة من الوحدات الاقتصادية في اليمن–**، اطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.

5. عثامني ميرة ، **أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال"مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

6. فرحات بختة ، **بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية:دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم التسييير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2010.

7. قليل نبيل ، **أهمية قائمة تدفقات الخزينة في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

8. مداحي عثمان، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

9. مصنوعة أحمد، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مدخل لمواجهة تحديات بيئة الأعمال في الجزائر: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب، السكاكين والصنابير(B.C.R)**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم علوم التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2007.

10. ناصري نفيسة ، **أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية–دراسة حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

ثالثا: الملتقيات

11. سعيدي يحي ، سبتي إسماعيل ، " **دور الإفصاح المحاسبي عن المعلومة ذات الجودة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر–**"، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول :تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، المسيلة، يومي 29/28 أكتوبر 2014.

12. صديقي مسعود ، صديقي فؤاد ، **"انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر"** ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، يومي06/05 ماي 2013 .

13. يعقوبي محمد ، تمار توفيق ، **آثار العولمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الدول العربية**، الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات حالة الجزائر والدول النامية"، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006.

رابعا: الجرائد الرسمية

14. الملحق رقم: 1.210، من القرار المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2009/03/25.

خامسا: المجلات

15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الحادية والثلاثون–العدد الفصلي الأول، الكويت،(يناير– مارس) 2013.

16. زغدار احمد، سفير محمد، **"خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)"**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

17. Éric Ducasse , et al, **Normes Comptables Internationales IAS/IFRS,** Bibliothèque royale de Belgique, Belgique, 2005.